الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم: 21

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

عنـــــوان الموضـــوع:

اثر الصدمات البترولية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطلبة:

- بن عمرة لزهر
- ساسي محمـد

تحت الإشراف الأستاذ:

- سعودي عبد الصمد

أعضاء لجنـة المناقشـة:

اللقب و الاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
اوصيف لخضر		جامعة المسيلة	رئيسا
سعودي عبد الصمد		جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
بوخرص عبد الحفيظ		جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

إهداء

إلى التي تحمل أخف كلمة نطق بها اللسان، ووضعت تحت قدميها الجنات. كانت الملاذ والمأوى سر السعادة و النجوى، نبع الحنان، و مبعث الأمان .. لكي أمـــــــي.

إلى من خطى درب الصعاب من أجلنا، صاحب القلب الكبير، تاج رأسي إلى رمز العطاء، الذي علمني أن الحياة كفاح و نضال، فبعث في روحي الحياة، و قوة الدفاع.... لك أبـــــي.

أسأل الله سبحانه و تعالى أن يطيل في عمرهما على الطاعة، و أن يمنحهما الصحة و العافية، وأن يجعل عاقبتهما جنة عرضها السموات و الأرض.

إلى القلوب التي أحاطتني بالجد و الرعاية، و رافقتني في دروب الحياة إخواني و أخواتي، إلى كل الأهل و الأقارب.

إلى كل من التقيت بهم، و سرت معهم على درب العلم و التعلم، إلى الأصدقاء، رمز الوفاء والعطاء، و كل طلبة الماستر في العلوم الاقتصادية فرع: اقتصاد نقدي و بنكي دفعة : 2018-2017

إلى هؤلاء، و أولئك، أهدي ثمرة جهدي.... و اهدي هذا العمل المتواضع

الطالب : بن عمرة لزهر

إهداء

أولا اشكر المولى عز وجل الذي رزقني العقل وحسن التوكل عليه سبحانه وتعالى، وعلى نعمه الكثيرة التي رزقني اياها، فالحمد لله والشكر لله على كل حال

الى من أنارا لي درب العلم والمعرفة، و حرصا علي منذ الصغر، و اجتهدا في تربيتي و الاعتناء بي، والديا الحبيبان الغاليان القريبان الى قلبي، فلا شيء عندي أفخر به أعظم من دين أؤمن به وامرأة، عظيمة قامت بتربيتي، وآب أفخر دائما عندما يختتم اسمي باسمه

الى اخواتي و اخواني، . و كل الاقرباء و الاهل.

والى أساتذتي واستاذاتي، و كل من أشرف على تعليمي منذ الصغر الى الآن، أرجو من المولى عز وجل أن يجمعني واياهم في جنانه الواسعة .

الى اصدقائي و كل الزملاء، ارجوا لكم كل التوفيق في مشواركم الدراسي وكذا المستقبلي.

ساسي محمد

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك على ما يسرت لنا في هذا العمل المتواضع حتى خرج إلى النور فسبحانك لا إله إلا أنت أستغفرك و أتوب إليك.

ثم لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا الدكتور سعودي عبد الصمد لقبوله الإشراف على هذه الرسالة أولا، و للتسهيلات و التوجيهات التي منحها لنا ثانيا و لجميل صبره وحسن معاملته معنا ثالثا، كما أنه لم يبخل علينا بوقته الثمين في تتبع بيانات هذا العمل من بدايته إلى نهايته فجزاه الله عنا ألف خير.

كما يجدر أن نتقدم أيضا بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأجلاء الذين نهلنا من معينهم طيلة مرحلة دراسة الماستر، إذ أضاءوا لنا الطريق و شرحوا ما غمض و التبس معناه في أذهاننا.

كما نتقدم بالشكر و العرفان إلى كل من ساعدنا و مد لنا يد العون من قريب أو بعيد.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر و التقدير إلى السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وصرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها.

فالله نسأل أن يزيدنا علما و ينفعنا بما علمنا إنه ولي ذلك و القادر عليه و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ملخص:

لقد اتبعت الجزائر سياسات مختلفة للتقليل من أثار تغيرات أسعار البترول وإيراداته على ميزان المدفوعات، والتي تتمثل في اعتماد أسعار منخفضة للبترول في تقديرات إيرادات الميزانية المالية للدولة، بالإضافة إلى اتباع سياسة اقتصادية تقشفية كما اصبح هدفها خلق التنويع الاقتصادي، وعلى الرغم من هذه السياسات المتبعة إلا أن البترول وإيراداته لا يزال يسيطر على الناتج المحلي والمالية العامة، ولذلك تبقى الجزائر تواجه تحديات خاصة في إدارة اقتصادها وفي إعداد الموازنة العامة، ليس فقط لأن أسعار البترول شديدة التقلب ومن الصعب التنبؤ بها، بل أيضا لأنه يتعين عليها التخطيط للوقت الذي سينفذ فيه النفط.

الكلمات المفتاحية: سعر النفط، الأسواق العالمية للنفط، ميزان المدفوعات، الميزان التجاري.

Abstract:

Algeria has followed various policies to reduce the effects of oil price changes and its revenues on the balance of payments, which is the adoption of low oil prices in the estimates of the revenues of the state budget, as well as the adoption of austerity economic policy and the goal of creating economic diversification. In spite of these policies, oil and its revenues still dominate the domestic product and the public finances. Therefore, Algeria faces special challenges in managing its economy and preparing the general budget not only because oil prices are volatile and difficult to predict. Also because it has to plan when oil will be implemented.

Keywords: oil price, world oil markets, balance of payments, trade balance

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-02	تقدير المسافة من مناطق الاحتياطات الغازية إلى أوربا الغربية	38
02-02	مقارنة بين أنواع من البترول لبعض دول أوبك والبترول الجزائري	40
03-02	تطور احتياطي النفط المؤكد في الجزائر خلال الفترة (1973-2016)	43
04-02	تطور عدد الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)	45
05-02	تطور حجم إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (1973-2016)	46
06-02	تطور صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة (1973-2016).	48
07-02	تطورات أسعار النفط الجزائري خلال الفترة (2000- 2009)	52
08-02	تطورات أسعار النفط الجزائري خلال الفترة (2010-2016)	54
09-02	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2016)	58
10-02	تحليل تطور ميزن المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2007)	68
11-02	تحليل تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2008-2016)	70

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-02	تطور الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	46
02-02	تطور حجم إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	47
03-02	تطور صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة (200-2016).	50
04-02	تطور اسعار البترول خلال الفترة(2000-2009)	53
05-02	تطور أسعار النفط خلال الفترة (2010-2016)	54
06-02	هيكل الواردات من السلع في سنة 2016 حسب المنتجات	57
07-02	تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات (2012-2016)	61
08-02	تطور احتياطات الصرف الاجنبي	62
09-02	قائم الدين متوسط وطويل الأجل حسب نوع القروض	63
10-02	هيكل الدين الخارجي حسب العملات في 2016/12/31	65
11-02	هيكل الدين الخارجي حسب الدول في 2016/12/31	66
12-02	خدمة الدين الخارجي متوسط وطويل الاجل	67

فهرس المحتويات

فـهـرس الـمحتويات:

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
الشكر والتقدير	–
الملخص	–
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول والأشكال	III
مقدمة عامة	1-6
الفصل الاول: عموميات حول البترول و ميزان المدفوعات	
تمهيد	07
المبحث الأول: الأسواق البترولية العالمية	08
المطلب الأول: ماهية الاسواق البترولية الدولية	08
المطلب الثاني: الفاعلون في الاسواق البترولية	10
المبحث الثاني: تسعير البترول في السوق الدولية	16
المطلب الأول: مفهوم سعر البترول و أنواعه	16
المطلب الثاني: العوامل المحددة لأسعار البترول.	18
المطلب الثالث: مراحل تسعير البترول	21
المبحث الثالث: ماهية ميزان المدفوعات	22
المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات	23
المطلب الثاني: اهمية ميزن المدفوعات	23
المطلب الثالث: مكونات ميزن المدفوعات	24
المطلب الرابع: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري	26
خلاصة الفصل	29
الفصل الثاني: تحليل وضعية ميزان المدفوعات الجزائري في ظل تقلبات أسعار البترول	

تمهيد	30
المبحث الأول: واقع انتاج البترول	31
المطلب الأول: لمحة تاريخية حول القطاع البترولي	31
المطلب الثاني: الميزات التنافسية للبترول الجزائري	36
المطلب الثالث: أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري	41
المبحث الثاني: أثار تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر	51
المطلب الأول: تطورات أسعار البترول	51
المطلب الثاني: علاقة أسعار البترول بميزان المدفوعات	55
المطلب الثالث: اثر أسعار البترول على الوضعية المالية الخارجية	62
المبحث الثالث: تطور ميزان المدفوعات الجزائري في ظل تقلبات أسعار البترول	68
المطلب الأول: تحليل تطور ميزان المدفوعات أسعار البترول	68
المطلب الثاني: الاجراءات المتبعة لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات	72
خلاصة الفصل	75
الخاتمة	76
المراجع	

مقدمة

مقدمة

يعتبر البترول من أهم الموارد في العالم وأهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ سنة 1859، فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة ومحور كل إنتاج صناعي وزراعي في العالم المعاصر، لما لديه من ميزات تعتبر فريدة من نوعها كالندرة والمشتقات الكثيرة، وعلى مستوى أخر تزداد أهميته في المجالات الاقتصادية، السياسية والعسكرية في ظل سعي الدول الكبرى للسيطرة على المخزون العالمي وتامين إمدادات البترول.

كما ارتبط مفهومه بالعديد من المفاهيم كأسواق البترول وحركة أسعاره، حيث أن انخفاض لأسعاره يشكل خطر حقيقي وكبير على النمو الاقتصادي لكثير من البلدان التي تعتمد بالأساس على الصادرات البترولية و منها الجزائر، حيث يعتبر البترول موردا رئيسيا و مصدر للدخل الوطني و مرتبط بالاستقرار الاقتصادي و السياسي، فارتفاعه أو انخفاضه يعني التأثير في حجم العائدات البترولية و بالتالي يكون هناك عجز في الميزان التجاري وتراجع أرصدة الحسابات الجارية في ميزان المدفوعات، و لعل ابرز ازمة مرت بها الجزائر كانت سنة 1986 حيث حدث عجز في ميزان المدفوعات بسبب انخفاض قيمة الصادرات نتيجة تراجع اسعار البترول مقابل ثبات قيمة الواردات على حالها مما ادى بالحكومة انذاك الى اتخاذ سياسة تقشفية، وهو دليل على ان اقتصاد الوطني بقي يعتمد على نفس مصدر الايرادات المتمثلة فالجباية البترولية ومنذ ذلك الوقت لم يتم ايجاد بدائل و تنويع مصادر الدخل الوطني.

كما يعكس ميزان المدفوعات مدى صحة الاقتصاد الوطني مثلما يعكس هشاشته، فأي انخفاض في رصيد ميزان المدفوعات معناه تراجع حصيلة إيرادات الصادرات البترولية التي تمثل بدورها قوة الاقتصاد الجزائري والمحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، علما أن الجزائر التي يعتبر اقتصادها من بين الاقتصاديات الأكثر تأثرا بتقلبات أسعار البترول، خاصة في الفترة الأخيرة التي عرفت فيها السوق البترولية الدولية انخفاض غير مسبوق لأسعار البترول، وهو ما دفعنا لدراسة موضوع اثر الصدمات البترولية على ميزان المدفوعات في الجزائر.

1. الإشكالية:

الغرض من هذه الدراسة هو بيان توضيح العلاقة بين أسعار البترول وميزان المدفوعات وذلك من خلال أسعار البترول وانعكاساتها على الميزان التجاري وأرصدة الحسابات الجارية لميزان المدفوعات ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية كالتالي:

ما أثر الصدمات البترولية على ميزان المدفوعات في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي العوامل المؤثرة على أسعار البترول؟
- ما هي العلاقة الموجودة بين أسعار البترول وميزان المدفوعات الجزائري؟
- ما هي انعكاسات تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري؟

2. الفرضيات :

- ✓ تعد قوى العرض والطلب في السوق العالمية هي الآلية التي تتجسد فيها العوامل الأساسية التي تؤثر في سعر البترول .
- ✓ إن العلاقة الموجودة بين أسعار البترول وميزان المدفوعات هي علاقة طردية حيث أن أي انخفاض في أسعار البترول يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري وبالتالي انخفاض في أرصدة ميزان المدفوعات.
- ✓ إن أي تذبذب في أسعار البترول وتقلبها له دور سلبي على ميزان المدفوعات والاقتصاد الجزائري بصفة عامة.

3. أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول البترولية وذلك نتيجة لـ:

- بواسطة عناصر السعر البترولي يقوم مؤطري السياسة الاقتصادية في الجزائر ببناء توجهاتهم وتوقعاتهم المستقبلية، نظرا لما يمثله القطاع البترولي في هيكل اقتصادها وخاصة في ميزان المدفوعات؛
- الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في السنوات الأخيرة و نتيجة للصدمة الكبيرة في أسعار البترول؛
- لأن ميزان المدفوعات يعكس مدى صحة الاقتصاد الوطني كما يعكس هشاشته.

4. أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

- الوقوف على مختلف التطورات التي عرفتها أسعار البترول في الأسواق العالمية وتحليلها و تشخيصها.
- تبيان أهمية البترول ودوره في الاقتصاد العالمي واهتمامات الدول الصناعية به.
- تحليل تطورات أسعار البترول 2016/2000.
- محاولة فهم العوامل المؤثرة على أسعار البترول.
- تحليل ظاهرة الخلل والتوازن في ميزان المدفوعات.
- محاولة إدراك العلاقة الموجودة بين سعر البترول وميزان.

5. أسباب اختيار الموضوع :

- ❖ موضوع أسعار البترول يتميز بالتغير السريع والمستمر، و بالتالي فان الخوض فيه يجذب كل المهتمين بالشأن الاقتصادي و يبحث عن الجديد لفهم العلاقات التي تسييره وتضبطه.
- ❖ لاعتبار أن بيانات ميزان المدفوعات تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد وان هذه الأحوال مرتبطة بالصادرات التي تتأثر بدورها بأسعار البترول.
- ❖ لأهمية كل من البترول وميزان المدفوعات اللذان يعتبران مهمان فالأول من أهم الموارد والثاني يعكس صحة الاقتصاد الوطني .
- ❖ الطبيعة الحساسة للموضوع، حيث أصبح هذا الموضوع محل اهتمام كل الاقتصاديين و إثراءا للبحوث والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

6. حدود الدراسة:

للإجابة على التساؤلات الموضوعة و للوصول إلى الأهداف الموضوعية، تم انجاز هذا البحث ضمن الحدود التالية:

- ☒ **الحدود الموضوعية:** يتمثل في تحديد العلاقة بين أسعار البترول وميزان المدفوعات.
- ☒ **الحدود المكانية:** اخترنا أن تكون الدراسة التطبيقية لهذا الموضوع في الجزائر.
- ☒ **الحدود الزمانية:** تتعلق بفترة الدراسة الممتدة من 2000- 2016.

7. منهجية الدراسة :

للإجابة على الإشكالية واختبار صحة الفرضيات سيتم الاعتماد على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي بما يتماشى مع طبيعة الموضوع فالمنهج التاريخي يهدف إلى إعادة سرد الوقائع الماضية وربطها بالحاضر وذلك من خلال تتبع الوقائع التي شهدنها السوق لبترول العالمية وأسعار البترول ومراحل تطور قطاع البترول في الجزائر بالإضافة إلى التطرق إلى ميزان المدفوعات، إما المنهج الوصفي التحليلي الذي يسمح باستيعاب الجانب النظري من

خلال جمع المعلومات والبيانات وتحليلها بشكل من التفصيل والذي يعتبر الأنسب في تحليل العلاقة بين أسعار البترول وميزان المدفوعات الجزائري من خلال تدعيم ذلك بفصل تطبيقي يدرس حالة الجزائر .

بينما الأدوات التي سيتم استخدامها هي تتمثل في جمع المعطيات والإحصائيات طوال فترة الدراسة من خلال ترجمتها إلى جداول ومنحنيات بما يخدم الاهداف المنشودة للدراسة .

8. الدراسات السابقة :

من خلال المراجع المتحصل عليها أثناء عملية البحث وجدنا انه لم يتم تناول كل من تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على ميزان المدفوعات بصفة مباشرة وفي كلا الجانبيين بل اقتصرت الدراسة على إحدى هذين المتغيرين مع متغير أخر ، ومن بين أهم الدراسات التي تم الاعتماد عليها :

- **بلقلة ابراهيم**، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار البترول على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للبترول مع الاشارة لحالة الجزائر، سنة 2015، وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، بجامعة حسيبة بن بوعلي شلف، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل تقلبات اسعار للبترول وتأثيرها على قطاع المحروقات والموازنة العامة بالجزائر و كيفية الحد من الاثار السلبية على عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة بحث الجزائر عن موارد أخرى تغطي إمكانية حصول العجز في موارد البترول والغاز، كما شارت إلى ضرورة تنمية العمل الوطني المعتمد على القدرات والموارد الوطنية والتي تعتبر الأساس في دفع عجلة النمو.

- **أمينة مخلفي**، اثر تطور أنظمة استغلال البترول على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص الدراسات بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2013، و التي تناولت فيها الباحثة دورة استغلال الصناعة البترولية وموقع أنظمة استغلال البترول العالمية والصادرات البترولية.
- **قويدري قوشيح بوجمعة**، انعكاسات تقلبات لأسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، سنة 2009، والتي تناولت فيها الباحثة الأزمات البترولية وكيف كان تأثيرها على أداء الاقتصاد الجزائري، مع الإشارة إلى تقلب العوائد البترولية في ظل تقلب الأسعار وإشكالية توظيفها بما تخدم التنمية الاقتصادية في الجزائر.

9. هيكل البحث :

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على خطة مكونة من ثلاث فصول وهي كالتالي:

الفصل الأول تحت عنوان [عموميات حول البترول و ميزان المدفوعات] وسيتم التطرق فيه إلى عموميات حول الأسواق البترولية بالإضافة إلى أسعار البترول والعوامل المؤثرة فيها كما سيتناول إلى مفاهيم نظرية حول ميزان المدفوعات من خلال التطرق إلى ماهية ميزان المدفوعات ومكوناته وخصائصه، أما الفصل الثاني فيتمحور حول الدراسة التطبيقية تحت عنوان [تحليل وضعية ميزان المدفوعات في ظل تقلبات اسعار البترول] من خلال إبراز واقع إنتاج البترول في الجزائر وكذلك إلى علاقة أسعار البترول بميزان المدفوعات وأخيرا آليات فك الارتباط بين الاقتصاد الجزائري والبترول.

الفصل الأول:

عموميات حـول البترول ومیـزان المـدفـوعـات

تمهيد:

عـــرف البترول ومنذ ظهوره بأنه مورد مهـــم وأساسي لإنتاج الطاقة في العالم وثروة تقوم عليها اقتصاديات الدول باعتباره أساس الصناعات وذلك بتعدد مشتقاته وميزات هذا المورد، والتي تعتبر فريدة من نوعها أن الإنسان ومنذ أن عرف هذه المادة الخام، لم يستطيع الاستغناء عنها وذلك من خلال ما تلبي له من حاجات وما توفره متطلبات الحياة كما أن لهذا المورد ارتباط وثيق بالأسعار البترولية التي بدورها تمر بعدة ظروف أو تغيرات متزامنة من مرحلة إلى أخرى في السوق العالمية للبترول، والتي تمر هي بدورها بمجموعة من التطورات التي حصلت فيها بفعل العرض ولطلب على هذا المـورد الناضب كما أن هذه السوق تتأثر بعدة عوامل سياسية واقتصادية.

مع تطور التجارة الخارجية و العلاقات الدولية بين البلدان اصبح عليها توثيق و تسجيل تلك المعاملات بشكل مفصل ضمن سجل او بيان يسمى ميزان المدفوعات و هو الذي يوضح وضع الدولة و علاقاتها مع العالم الخارجي حيث يشير من خلال بنوده او حساباته الى مدى كفاءة الاقتصاد الوطني للدولة و مدى مقدرتها على مواجهة التغيرات الدولية الخارجية.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الأسواق البترولية العالمية.

المبحث الثاني: ماهيـة الاسواق البترولية.

المبحث الثالث : ماهيـة ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: الأسواق البترولية العالمية

تأسست هذه الاسواق بسبب مجموعة من العوامل أهمها هي التأثير على الاسعار البترول من خلال رفعها بالنسبة للدول المصدرة و تخفيضها بالنسبة للدول المستوردة.

المطلب الأول: ماهية الاسواق البترولية الدولية

أولا: مفهوم السوق البترولي الدولي

-"وهي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى، كالعوامل السياسية، العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية".[1]

-وتعرف ايضا "السوق العالمية للبترول تضم كأي سوق كافة المتعاملين من بائعين أو مصدرين والذين يمثلون جانب العرض (المنتجين) من جهة، ومشترين أو مستوردين وهم يمثلون جانب الطلب (المستهلكين) من جهة أخرى. ويمكن وصف السوق العالمية للبترول بأنها سوق احتكار قلة، كما يمكن وصف الوضع داخل كل مجموعة من المجموعات المكونة لهذه السوق بأنه احتكار قلة أيضا، حيث تتميز كل مجموعة بوجود عدد متعاملين محدود يمارس بعضهم تأثيرا كبيرا على السوق نتيجة لكبر حجمه".[2]

ثانيا: خصائص سوق البترول

أهم خصائص سوق البترول هي:

1- سوق شبه احتكارية: ومعنى ذلك أن هناك مجموعة قليلة من الدول تحتكر هذا السوق، وهي الدول المنتجة للبترول والشركات الاحتكارية الكبرى هذا من جهة العرض، والدول

1- حمادي نعيمة،" تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2009، ص 52.

2- بلقلة ابراهيم،" سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار البترول على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الاشارة لحالة الجزائر"، أطروحة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2015، ص ص 18-19.

المستهلكة الكبرى التي تؤثر في السوق من خلال تغيير مخزونها البترولي الاستراتيجي أو من خلال طلبها البترولي، وهذا من جانب الطلب.[1]

2- سوق التكتل (الكارتل، والمنظمات والهيئات): تدل حركة الشركات العالمية في السوق البترولية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، إلى غاية وصول سلعة البترول ومشتقاته إلى الأسواق، وقد ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل البترولي في فترة الثلاثينات، ثم تلتها الهيآت والمنظمات الدولية كمنظمة الأوبك (الدول المصدرة للنفط)، الأوبك (الدول العربية المصدرة للنفط)، والوكالة الدولية للطاقة.

3- تأثر السوق البترولية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: أي أن السوق العالمية للبترول تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن، حيث تعكس تكاليف ناقلات البترول تقلبات الطلب العالمي على البترول الخام بصورة مباشرة، فانخفاض الطلب العالمي على البترول يخفض من تكاليف الشحن، مما يشجع شركات البترول على الشراء من الأسواق البعيدة، في حين أن الزيادة في الطلب العالمي على البترول لها آثار عكسية.[2]

4- السوق البترولية ذات طابع متقلب: وخاصة فيما يتعلق بأسعار البترول التي يفوق تقلبها كثيرا تقلب الأسواق المالية ومعظم السلع الأخرى.

ثالثا: انواع الاسواق البترولية

تأخذ تجارة البترول عدة أشكال مثل البيع والتسليم الفوري أو البيع والتسليم الآجل في فترة زمنية مقبلة، كما ترتبط تجارة البترول بقنوات تسعير صادرات البترول التي تختلف أهميتها النسبية من دولة لأخرى، ومن وقت لآخر، حيث تختار كل دولة مصدرة للبترول بعض هذه القنوات وفقا لظروفها وظروف سوق البترول العالمي، هذا ما أنتج أشكالا مختلفة للأسواق البترولية تتمثل فيما يلي:

1- بن عوالي خالدية، "استخدام العوائد البترولية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جـامـعـة وهـران 2، 2016، ص 22.

2- المرجع السابق ص 23.

1- الاسواق الفورية: ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي تمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتوج او عدة منتجات، و تتسم الاسواق الفورية بكونها موانئ رئيسية تتوافر فيها خدمات الشحن و مرافق التخزين و الخدمات المالية، وتيسير وسائل الاتصال الدولي، بالإضافة الى موقعها الجغرافي كالقرب من مصافي التكرير، كما تعكس حركة الاسعار الفورية الظروف الحالية لأسواق البترول و حالة التوازن بين العرض و الطلب، و تتأثر الاسواق الفورية بالإشارات التي تتسلمها من الاسواق الاجلة حيث ينعكس الارتفاع في الاسعار المستقبلية في ارتفاع ثنائي لأسعار الفورية والمخزون البترولي لغرض التحوط من ارتفاع الاسعار الفورية مستقبلا.[1]

2- الاسواق الآجلة : والمقصود بالسوق البترولية الاجلة شراء عقود بترولية مستقبلية (قابلة للتسييل في وقت محدد سلفا) و الاحتفاظ بها لعدة اشهر او سنوات من تاريخ الشراء، و بأسعار تحددها تلك السوق من خلال تداول هذه العقود و التي لا تخضع الى مراقبة محكمة، وما تجدر الاشارة اليه ان بعض العقود الاجلة لمختلف السلع تستدعي التسليم المادي للأصول المتعاقد عليها الى ان الغالبية يتم تسويقها نقدا. تستخدم العقود الاجلة اما للحماية من تقلبات الاسعار الفورية، حيث انها تقلل من حدة المخاطر نتيجة الاتجار بالبترول في الاوقات التي تحدث فيها تقلبات كبيرة في الاسعار، كما انها تتيح الفرصة للمضاربين لتحقيق الارباح من المكسب من هذه التقلبات.[2]

المطلب الثاني: الفاعلون في الاسواق البترولية

تتكون السوق البترولية من مجموعة من الأطراف الفاعلة، تتحكم فيها من الجانبين أي من (جانب الطلب) و (جانب العرض)، بحيث نجد أن كل طرف من هذه الأطراف يسيطر على السوق بنسبة معينة تختلف بينهم بحسب حجم كل طرف، وسوف نتعرف على كل طرف من هذه الأطراف من كل جانب من جوانب السوق على حدى كالآتي:

1- بلقلة ابراهيم ،مرجع سابق ص 19.

2- المرجع السابق ص 20.

اولا: القوى المحددة للعرض البترولي:

تتمثل قوى العرض البترولي أو الأطراف المتحكمة في جانب العرض في السوق البترولي في كل من منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)، الشركات العالمية للبترول ومنتجو البترول خارج منظمة الأوبك.

1- القوى المحددة للعرض البترولي: تتمثل قوى العرض البترولي أو الأطراف المتحكمة في جانب العرض في السوق البترولي في كل من منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)، الشركات العالمية للبترول ومنتجو البترول خارج منظمة الأوبك.

1-1- منظمة الدول المصدرة للبترول(الأوبك)"OPEC": هي منظمة حكومية دولية، أنشئت في مؤتمر بغداد يوم 10-14 سبتمبر 1960 من قبل كل من إيران والعراق والكويت والسعودية و فنزويلا[1]. وانضم في وقت لاحق تسعة أعضاء آخرين وهم[2]: قطر(1961)، اندونيسيا (1962) وقد علقت عضويتها من جانفي (2009)، الإمارات العربية المتحدة (1967)، الجزائر(1969)، نيجيريا (1971)، الإكوادور (1973) وقد علقت عضويتها من ديسمبر 1992 حتى أكتوبر 2007، الغابون (1975-1994)، أنغولا (2007).

وكان مقر وجودها في السنوات الخمس الأولى من تأسيسها في جنيف (سويسرا)، تم نقل هذا إلى فيينا (النمسا) في01 سبتمبر 1965. وكان من بين أسباب تأسيسها:

- التحول في المشهد الاقتصادي والسياسي الدولي، وذلك مع انتهاء الاستعمار الواسع و ولادة العديد من الدول الجديدة المستقلة في العالم النامي ذات الموارد الطبيعية خاصة البترول.
- سيطرت الشركات متعددة الجنسيات "الأخوات السبع" على سوق البترول الدولية.

1- عبد القادر سيد أحمد، الأوبيك ماضيها حاضرها وآفاق تطورها،ترجمة خليل احمد خليل وفؤاد شاهين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 75.

2- الموقع الرسمي لمنظمة الدول المصدرة للبترول الأوبك على الموقع الإلكتروني: (Brief History):www.opec.org ، تاريخ الزيارة، 2018/04/29.

من خلال ما سبق، يتبين لنا أن أهمية منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) في السوق البترولية تظهر بصورة جلية في سيطرتها الكبيرة على جانب العرض دون جانب الطلب، وذلك من خلال امتلاكها لـ 81% من الاحتياطي العالمي للبترول الخام، وإنتاجها لنسبة 44,9% من الإنتاج العالمي للبترول الخام، وتصديرها لنسبة 54,3% من إجمالي الصادرات العالمية، في مقابل استهلاك ضعيف يقدر بـ 8,8% من الطلب العالمي على البترول.

أما فيما يخص دور الأوبك في سوق البترولية العالمية، فيظهر كمنتج مرجح في عملية التوازن بين العرض والطلب على البترول، فسياسة الشركات البترولية الكبرى الانفرادية في تسعير البترول ترتب عنها انفجار الطلب العالمي على البترول الخام، بسبب الأسعار الزهيدة والاستنزاف الجائر لمكامن البترول، تبعتها مرحلة مشاركة الأوبك في تسعير البترول الخام في بداية السبعينات من القرن العشرين، والتي تعاملت أثناءه الأوبك بدور مسؤول إلى حد كبير بما لا يخل بآليات العرض والطلب على البترول الخام في السوق العالمية.[1]

1-2- شركات البترول العالمية: تعرف شركات البترول الكبرى بأنها عبارة عن شركات متعددة الجنسيات عملاقة.

والشركات المتعددة الجنسيات كما عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **UNCTAD** بأنها "كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات، وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا"[2]. كما يمكن تعريفها أيضا على أنها تلك الشركات التي تملك وتقوم بالإنتاج في الكثير من المجالات مثل الصناعة والمناجم وتكرير البترول في أكثر من دولة واحدة.[3]

1- مايكل لينش، البحث عن الاستقرار في سوق البترول (مستقبل البترول كمصدر للطاقة)، مركز الإمارات للدراسة والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص256.

2- بول هيرست، وغراهام طومسون، ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت،2001، ص 56.

3- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 213.

وينطبق هذا على تلك الشركات البترولية التي سيطرت على البترول العالمي قرابة خمسين عاما تقريبا، وكان أول ظهور لها سنة 1870 من طرف الأمريكي **روكفلر**، الذي قام بتشكيل أولى شركات البترول في تلك الفترة والتي أطلق عليها اسم **شركة ستاندار أويل**، بحيث ركزت هذه الشركة جهودها لعدة سنوات على الاحتكار شبه الكامل للسوق العالمية، واستمر هذا الاحتكار حتى سنة 1911 بحيث كسر احتكار **ستاندار أويل**، فقسمت الشركات إلى عدد من الشركات البترولية الكبرى من أهمها: **ستاندار أويل أوف نيو جرسي (الآن إكسون)، ستاندار أويل أوف نيويورك (الآن موبيل)، ستاندار أويل أوف نيو كاليفورنيا، ستاندار أويل أوف أوهايو، ستاندار أويل أوف انديانا**. الثلاثة الأولى بالإضافة إلى **غولف وتكساسو ورويال دوتش/شل وبريتيش بتروليوم** (التي تألفت كشركة **أنجلو. إيرانية** في أوائل القرن العشرين لإدارة امتياز بترولي بريطاني في إيران) شكلت السبع الكبريات.[1]

ويعتبر رجل الأعمال الإيطالي: "**أنريكوماتي**" أول من أطلق مصطلح **الشقيقات السبع** على هذه الشركات في سنة 1950، وهذا لوصفها باعتبارها أكبر شركات البترول العالمية، والتي تهيمن على صناعة البترول العالمية منذ نشأتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وفي سنة 1973 كانت هذه الشركات تتحكم في 85% من الاحتياطي العالمي للبترول[2]، أما في سنة 2000 فسيطرت هذه الشركات على مبيعات 29 مليون برميل يوميا من المنتجات البترولية المكررة، أو ما يقارب من 40% من الاستهلاك العالمي من البترول[3]، غير أنها واجهت ولا تزال تواجه تحدي كارتل الأوبك، وتنامي قدرات الشركات البترولية الوطنية في بعض الدول الناشئة.

1- مايكل لينش، المرجع السابق، ص- ص103-104.

2- محمد زيدان، ومحمد يعقوبي، الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها تجاه البيئة، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، يومي 14-15 فيفري 2012، ص06.

3- قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية البترول في الاقتصاد والتجارة الدولية (البترول السوري أنموذجا)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 2010، ص 72.

1-3- منتجو البترول خارج منظمة الدول المصدرة للبترول(الأوبك): نقصد بمنتجي البترول خارج الأوبك، تلك الدول المنتجة للبترول والغير المنضمة لمنظمة الأوبك، أي أن حصتها في السوق البترولية هي حصة مستقلة عن الأوبك، وهي غير خاضعة لأي جهة. وتتمثل الدول المنتجة للبترول خارج الأوبك في الدول الصناعية الكبرى مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، النرويج وبعض دول العالم الثالث مثل: المكسيك، مصر، دول غرب إفريقيا والهند.

ولقد ظهرت الأهمية الكبرى لهذه الدول كطرف فاعل في السوق البترولية العالمية من جراء تأسيس منظمة الأوبك، وسيطرة هذه الأخيرة على حصة الأسد في السوق العالمية للبترول سنة 1960، وكذا الأزمة البترولية الأولى سنة 1973، بحيث جعلت نتائج هذه الأزمة عدم سيطرة الدول المنتجة خارج الأوبك على سوق البترول مثلما كانت عليه سابقا، وجرى التخطيط لتنفيذ سياسة جادة للتوسع في إنتاج البترول خارج دول الأوبك من طرف الدول الصناعية، والشركات البترولية الكبرى، والمصالح المالية والسياسية العالمية وغيرها.

وفي منتصف الثمانينيات ازداد نصيب الدول المصدرة غير الأعضاء، بحيث ورثت في مجال التصدير ما فقدته الأوبك[1]، وذلك عن طريق المحفزات المالية والضريبية للشركات الأجنبية من أجل إغرائها على الاستثمار والتحري عن البترول وتطويره، بحيث زاد الإنتاج فيما لا يقل عن 08 ملايين برميل يوميا خلال 20 سنة المنصرمة.[2]

2- القوى المحددة للطلب البترولي: تتمثل قوى الطلب البترولي في الدولة المكونة لوكالة الطاقة الدولية وكذا الدول المستهلكة الأخرى كالصين والهند.

1- أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال البترول على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض التجارب العالمية)، طبعة 1، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2013، ص 142.

2- فاضل الجلبي وآخرون، واردات البترول العربي ومشروعات التكامل البديلة (الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1997، ص176.

2-1- وكالة الطاقة الدولية(IEA): هي وكالة مستقلة تابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، تأسست في نوفمبر 1974 من طرف 17 دولة بهندسة وقرار من **هينري كيسنجر**، الذي اكتشف أن الوسيلة الوحيدة من أجل قمع قوة منظمة الأوبك، هي أن يرتفع سعر البترول فتتدفق الأموال للاستثمار خارج نطاق أقطار الأوبك، فارتفاع السعر يرتبط ارتباطا جذريا بالرغبة في إضعاف الأوبك.[1]

وتأسست أيضا كاستجابة للأزمة البترولية لسنة 1973-1974، من أجل مساعدة البلدان المستهلكة بتنسيق استجابة جماعية لاضطرابات كبيرة في إمدادات البترول، من خلال الإفراج عن مخزونات البترول الطارئة إلى الأسواق.

وقد انضم إليها في وقت لاحق أعضاء آخرين وهم[2]: النمسا، الدنمارك، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة البريطانية، الولايات المتحدة الأمريكية، بلجيكا، كندا(1974)، النرويج (يشارك في الوكالة بموجب اتفاق خاصة منذ عام 1974)، اليونان (1976)، نيوزيلندا(1977)، أستراليا(1979)، البرتغال (1981)، فنلندا وفرنسا (1992)، المجر (1997)، جمهورية التشيك (2001)، جمهورية كوريا (2002)، الجمهورية السلوفاكية (2007)، بولندا(2008)، بحيث تهدف إلى:

1- صيانة وتحسين نظم للتعامل مع تعطل الإمدادات البترولية.

2- تعزيز سياسات الطاقة العقلاني في سياق عالمي من خلال علاقات تعاونية مع الدول غير الأعضاء، والصناعة والمنظمات الدولية.

3- تشغيل نظام المعلومات دائم في سوق البترول الدولية.

4- تحسين إمدادات الطاقة وهيكل الطلب في العالم من حيث تطوير مصادر بديلة للطاقة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة.

1- أحمد زكي يماني وآخرون، المشهد البترولي العربي والعالمي 2000 (الوطن العربي بين القرنين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2000، ص 196.

4- الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية (IEA): http://www.iea.org/aboutus/history، تاريخ الزيارة، 2018/05/31.

2-2- دولتي الصين والهند: تعتبر كل من الصين والهند من أكبر المستهلكين للبترول في العالم، ومن أكبر المتعاملين في السوق البترولية العالمية، إذ تمثل نسبة الطلب لكل من الهند والصين 40 % من الطلب العالمي للبترول بحلول سنة 2030، وهذا وفقا للاتجاهات العالمية الحالية.[1]

المبحث الثاني: تسعير البترول في السوق الدولية.

المطلب الاول: مفهوم السعر البترولي:

هو قيمة المادة أو السلعة البترولية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة، متأثرة بذلك بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذا القوى الفاعلة في السوق. كما يمكن إعطاء تعريف آخر للسعر، و يتمثل في كون أن السعر البترولي هو سعر مشتق ومستخلص[2] ومعنى ذلك أنه يتم احتساب سعر البترول الخام عكسيا، كقيمة متبقية بعد طرح التكاليف المختلفة (النقل والتكرير والتوزيع) المتضمنة في تحويل برميل البترول الخام إلى "سلة أو حزمة المنتجات البترولية المكررة" من الأسعار القائمة قبل خصم ما يدفعه المستهلكون من ضرائب على المنتجات. و يتشكل السعر البترولي من عاملان اثنان هما: سعر البيع إلى البئر أو في الميناء ورسوم النقل[3].

- **انواع السعر البترولي:** هناك عدة أنواع من الأسعار البترولية يختلف كل واحد عن الآخر، وفيما يلي سوف نتعرض لأهم أنواع أسعار البترول المتعامل بها دوليا و وطنيا.

1- السعر المعلن: هو ذلك السعر الذي يعلن عنه رسميا من طرف العارض للسلعة، بحيث كان يتحدد من قبل الشركات البترولية الاحتكارية.

1- لوركان ليوفز، الطاقة العالمية ازدياد عدم قابليتها للاستدامة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد الأول، مارس 2008، ص16.

2- يوسف صايغ، سياسات البترول العربية في السبعينات (فرصة ومسؤولية)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1983، ص128.

3- Jean Masseron, L'économie des hydrocarbures, édition Technip, 2ème édition mise à jour, France, 1975, p 43.

لقد ظهر هذا السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880 من طرف شركة ستاندرد اويل، التي كانت تسيطر على عمليتي نقل وتكرير البترول الخام. بحيث لم يظهر هذا السعر نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب، وإنما كان عبارة عن سعر يفرضه الكارتل البترولي العالمي مباشرة بعد استخراجه من الآبار دون إشراك مستخدميه في عملية التسعير.

واستمر العمل بهذا السعر منذ ذلك الحين إلى غاية 16 أكتوبر 1973 حين أقرت منظمة الأوبك أسعارها للبترول الخام إلى جانب الشركات البترولية الأجنبية الاحتكارية.[1]

وعليه يمكن القول بأن الأسعار المعلنة، ماهي في الواقع إلا أسعار نظرية لا تعادل في حقيقتها قيمة البترول كمورد نابض وحيوي، بل إن الشركات فرضته كأساس لاحتساب الإتاوات والضرائب على الأرباح، التي كانت تشكل الجزء الأكبر من إيرادات الدول المنتجة.

2- السعر المتحقق: هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري كنسبة مئوية كخصم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع وظهرت الأسعار المحققة أو الفعلية للوجود منذ أواخر الخمسينات، وقد عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية في الدول البترولية. وتتأثر الأسعار المحققة بظروف السوق البترولية السائدة، ومقدار تأثر تلك الظروف على الأطراف البترولية المتعاقدة، كما تتأثر أيضا هذه الأسعار بالعلاقات الاقتصادية الدولية على الأسعار المتحققة.

3- سعر الإشارة أو المعول عليه: إن سعر الإشارة هو عبارة عن سعر للبترول الخام يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق. حيث ظهر هذا السعر في فترة الستينات، وقد تم الاعتماد عليه في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول المنتجة، والشركات البترولية الأجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين ولقد تم احتساب هذا السعر على أساس معرفة وتحديد متوسط، أو

1- محمد أزهر السماك، زكريا عبد الحميد باشا، دراسات في اقتصاديات البترول والسياسة البترولية، جامعة الموصل، العراق، الطبعة الأولى، 1980، ص 224.

معدل السعر المعلن، أو المتحقق لعدة سنوات، وما يلاحظ على هذا السعر أنه تم تطبيقه في العديد من البلدان البترولية مثل: الجزائر وفنزويلا.

4- سعر الكلفة الضريبية: هو ذلك السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام، مضاف له قيمة ضريبة الدخل والريع بصورة أساسية العائدة للدول البترولية مانحة اتفاقيات استغلال الثروة البترولية على تنوع تلك الاتفاقيات.

إذن فهذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تقدمها الشركات البترولية الأجنبية من أجل حصولها على برميل أو طن من البترول الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المحققة في السوق، فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة، وبهذا فسعر الكلفة الضريبية يمثل الحد الأدنى لسعر بيع البترول الخام في السوق البترولية.

5- السعر الفوري(الأدنى): هو السعر المعبر عن قيمة الوحدة البترولية نقديا المتبادلة آنيا، أو فوريا في السوق البترولية الحرة بين الأطراف العارضة والمشترية.

ظهر هذا السعر مع ظهور السوق الحرة أو المفتوحة بين الأطراف المعنية بعرض وطلب السلعة البترولية، نتيجة لعدم التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة من السلعة البترولية، وهذا ما أدى إلى كون هذا السعر هو سعر غير ثابت وغير مستقر. وانتشر استعمال هذا السعر بصورة كبيرة في أواخر السبعينات خاصة في الفترة 1978-1979، نظرا لعدم توازن كل من العرض والطلب البترولي لأسباب متعددة.

المطلب الثاني: العوامل المحددة لأسعار البترول.

وترجع العوامل المحددة للأسعار إلى عدد من العوامل المختلفة، ولكن يبقي الطلب والعرض هما المحددان الأساسيان لسعر البترول شأنه في ذلك شأن أي سلعة أخرى.

1- العوامل الاقتصادية: وتتمثل هذه العوامل في قوى الطلب والعرض.

1-1- الطلب على البترول: يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية – كخام أو منتجات البترولية – عند سعر معين، وفي خلال فترة زمنية معينة محدودة، بهدف إشباع وتلبية أو سد تلك الحاجات الإنسانية، سواء أكانت لأغراض استهلاكية أو لأغراض إنتاجية.

1-2- محددات الطلب البترولي: الطلب البترولي يتحدد ويتأثر بالعديد من العوامل المختلفة بعض منها يعتبر أساسيا، والبعض الآخر يعتبر ثانويا، وهذه العوامل هي كالتالي:

- مستوى النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية.
- اسعار السلع البديلة.
- مستوى المخزونات.
- السكان.

1-3- تعريف العرض البترولي: إن العرض البترولي للسلعة البترولية الخام هو عبارة عن الكميات الممكن عرضها وتبادلها، وعلى ضوء الحاجة الإنسانية أو الطلب عليها في السوق بين الأطراف المتبادلة (بائعين، منتجين وكذلك مشترين)، وخلال فترة زمنية محددة أو معلومة.

أما فيما يخص مرونة العرض البترولي فهي متغيرة ومتنوعة، فهي مرنة في المدى القصير والمدى المتوسط ومعدومة المرونة أو قليلة المرونة في المدى البعيد.[1]

1-4- محددات العرض البترولي: تتمثل محددات أو العوامل المؤثرة في السعر البترولي فيما يلي:

- الاحتياطات والإمكانيات الإنتاجية.
- حجم الطلب البترولي.
- السعر البترولي.
- السياسة البترولية.

1- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة، الجزائر، 1983، ص ص 115- 119.

- اسعار السلع البديلة.

2-العوامل السياسية: تلعب العوامل سياسية دورا هاما ومؤثرا في ارتفاع أسعار البترول، نتيجة التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج البترول وتكريره، والتي تهدد أمن تدفق الإمدادات البترولية إلى المستهلكين، وتدفع بأسعار البترول إلى الارتفاع، وبذلك بقي العامل السياسي عاملا آنيا ومرحليا مرهونا بظروف سياسية معينة.

3- العوامل المناخية: وتتمثل في الأعاصير والزلازل وغير ذلك، وهي عوامل متعلقة بتقلبات فصول السنة مثل إعصار (كاترينا) الذي ضرب الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2005.

4- عامل المضاربة: المضاربة هي ظاهرة بدأت تبرز في السنوات العشرين الأخيرة. ويعتقد أنها ظاهرة تنطبق على جميع أسواق البورصات العالمية. فالمتعاملون في هذه الأسواق لا يكترثون بالسعر الحقيقي، بل بالصعود والهبوط في اسعار البترول، وذلك حتى يستطيعوا مواصلة عمليات البيع والشراء.

ويذكر أنه حتى عقد السبعينات من القرن الماضي، لم يكن هناك متعاملون حقيقيون في الأسواق البترولية، بل مجرد جيوب للتعاملات في بورصة نيويورك، غير أن الظاهرة انتشرت بشكل كبير وتم استنباط أفكار جديدة مثل التعامل بالبراميل الورقية والشحنات الورقية ....إلخ، كل ذلك من أجل المضاربة وهي أمور تؤثر على أسعار البترول.[1]

1- عصام الجلبي، الاضطرابات في الأسواق البترولية (مستقبل الاقتصاد العربي بين البترول والاستثمار)، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2008، ص58.

وقد أدت المضاربة خلال السنوات الأخيرة إلى جعل السوق البترولية ملاذ آمن لجني أرباح طائلة من خلال تعظيم الهواجس الأمنية في السوق، ما يؤدي إلى ارتفاع سعر البرميل إلى مستويات غير مسبوقة.[1]

المطلب الثالث: مراحل تسعير البترول

جاء تطور تسعير البترول الخام وطرق تحديده متأثرا وبنسبة كبيرة بالعوامل السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى طبيعة السوق البترولية السائدة حينها، ومن الملاحظ أنه يمكن تفسير مراحل هذا التطور إلى ثلاثة فترات رئيسية ومتباينة فيما بينها هي:

1- مرحلة تسعير البترول الخام في ظل الاحتكار المطلق (1920 -1939) :

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاثة مراحل[2]:

أ- مرحلة نقطة الأساس الواحدة:

فرضت الشركات البترولية الاحتكارية نظاما خاصا بالأسعار المعلنة عرف بنظام نقطة الأساس الواحدة ويتم من خلاله حساب كل أسعار الخامات العالمية كما يلي:

سعر خام خليج المكسيك مضافا إليه تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك إلى مناطق الاستيراد.

ب- مرحلة نقطة الأساس المزدوجة:

بموجب هذا النظام الجديد تمت إضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي إضافة إلى نقطة خليج المكسيك، فكان بترول الخليج العربي يحسب على أساس خامات خليج المكسيك في الأسواق الدولية مضاف إليه أجور الشحن الحقيقية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

ج- مرحلة نقطة الأساس الواحدة المتعادلة:

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد2011، المرجع السابق، ص191.

2- سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات البترول، الجامعة المفتوحة طرابلس، ط1، 1999، لبنان، ص195 .

وصار يحسب في هده المرحلة باحتساب سعر بترول الخليج العربي كما يلي، سعر بترول الخليج العربي مضافا إليه تكاليف النقل من الخليج العربي إلى ميناء ساو ثمين بغرب انجلترا .

2- مرحلة تحديد سعر البترول الخام في ظل الانحصار الاحتكاري (1950-1980) :

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاثة مراحل[1]:

أ- قاعدة صافي المحقق: وفق هذه القاعدة كان يتم الاعتماد على سعر البترول الأمريكي وسوق خليج المكسيك في تحديد الأسعار المعلنة للبترول.

ب- قاعدة سعر الإشارة: خلال هذه الفترة أصبحت منظمة الابيك والشركات البترولية الاحتكارية تحدد الأسعار.

ج- قاعدة السعر الرسمي: شهدت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا في أسعار البترول حيت تمكنت منظمة الدول المصدرة للبترول وخاصة العربية منها من رفع مستوى السعر المعلن وفقا ما يتماش مع مصالحها الخاصة.

3- مرحلة تسعير البترول الخام في ظل المنافسة الحرة (1980- حاليا):

في هذه المرحلة زالت سيطرة الشركات البترولية الاحتكارية لتنتقل هذه السيطرة إلى يد منظمة الدول المصدرة للبترول حيث أصبحت تتحكم في الأسعار، لكن لم تدم إلا ستة سنوات.

1- محمد أحمد الدوري، المرجع السابق، ص 206.

المبحث الثالث: ماهيـة ميزان المدفوعات.

يعتبر ميزان المدفوعات أهم سجل اقتصادي للحسابات الخارجية لأي بلد كان وأكثره شمولا لهذه الحسابات وعناصرها من التعاملات الدولية المختلفة، كما يعد هذا الميزان مؤشرا موثقا لبيان مركز الاقتصاد الوطني في المحيط الدولي، ولتحديد حجم و اتجاه و مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية بين مختلف بلدان العالم، وذلك لما يحتويه ميزان المدفوعات من عناصر العلاقات المذكورة وفي أرقام إجمالية. و ان أي تغير يحدث في أي من هذه العناصر قد ينعكس بتقلبات اقتصادية في داخل البلد المعني وخارجه في بلدان أخرى.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات بمثابة أداة هامة في التحليل الاقتصادي، وذلك يكمن من خلال توضيحاته للمركز الذي يحتله البلد في الاقتصاد العالمي، ولهذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف وأهمية ميزان المدفوعات .

حيث يعرف ميزان المدفوعات بأنه (سجل محاسبي منظم لكافة المعاملات الاقتصادية التي تمت مابين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى وذلك خلال فترة زمنية محددة هي عادة سنة).[1]

كما يعرف ميزان المدفوعات بأنه "السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة".[2]

1- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ط1، عمان، الأردن،2011، ص70.

2- Bernard Guillochon et Annie Kawecki, Économie internationale (commerce et macroéconomie), DUNOD, Paris, 2009, p 188.

المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فان تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية[1]:

- يعمل ميزان المدفوعات على توفير المعلومات والبيانات الاقتصادية والمالية إلى ما تحتاجه في الدولة سواء الجهات الحكومية في عمليات التخطيط أو في اتخاذ القرار أو على مستوى القطاع الخاص لما لتلك المعلومات والبيانات من اثر في اتخاذ القرار الاستثماري.
- يعكس مستوى تطور وقوة اقتصاد الدولة في الوقت الحالي وموقع تلك الدولة مقارنة مع الدول لأخرى من حيث مكونات ميزان الصرف.
- تعد مؤشرات الميزان التجاري الأساس الذي تنطلق منه السياسات المالية والنقدية في الدولة مما يساعد الدولة في تعزيز بعض الجوانب التي تزيد من المؤشرات الايجابية ومراجعة تلك التي تؤدي إلى المؤشرات السالبة من خلال تبني الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية وبرامج التصحيح الاقتصادي والتي تعتمدها الكثير من الدول.

المطلب الثالث: مكونات ميزان المدفوعات

جرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة يضم كل منها نوعا متميزا من العلاقات الاقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة أو المتقاربة في أهدافها، ومن بين التقسيمات الشائعة في هذا المجال نأخذ بالتقسيم التالي لتميزه بالوضوح والمنطقية.

اولا: حساب العمليات الجارية

1- عطا الله علي الزبون، " التجارة الخارجية"، دار البازوري للنشر و التوزيع ط1، عمان، الأردن،2015، ص ص 64،65 .

يشمل هذا الحساب جميع المعاملات المالية الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بزيادته أو نقصانه، ولذلك يطلق عليه أحيانا اسم حساب الدخل، وينقسم هذا الحساب إلى حسابيين فرعيين هما الحساب التجاري وحساب التحويلات. وينقسم الحساب الجاري بدوره إلى حسابين فرعيين هما: حساب التجارة المنظورة يتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر بحدود الدولة الجمركية، وحساب التجارة الغير المنظورة، ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج مثل خدمات النقل والتامين والسياحة والخدمات الحكومية إلى جانب الخدمات المتنوعة، هذا فضلا عن بند دخل الاستثمارات الذي يمثل حقيقته أما خدمات أداها رأس المال المحلي للخارج وإما خدمات أداها رأس المال الأجنبي إلى الداخل .

أما حساب التحويلات فيتعلق بمبادلات تمت بين الدولة والخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل، أي أنها عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد ولا يترتب عليها دين أو حق معين ويشتمل هذا الحساب على بند واحد هو الهبات والتعويضات، وينقسم صندوق النقد الدولي هذا القسم إلى بندين، الهبات الخاصة وتشمل تحويلات الأفراد والمنظمات، النقدي منها والعيني، وكذلك تحويلات المهاجرين في الخارج إلى بلادهم الأصلية والهبات العامة تتضمن التعويضات، ويعتبرها الصندوق إجبارية، وكذلك الهدايا على أنواعها.[1]

ثانيا: حساب العمليات الرأسمالية

حيث يسجل في هذا الحساب حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقية العالم التي تنشا عنها تغير في مركز دائنة أو مديونية البلد الخارجية، وكذلك التغيرات في الأصول الاحتياطية الرسمية للبلد، وذلك خلال الفترة لمحددة التي يعد عنها ميزان المدفوعات والبنود التي نجدها في هذا الحساب هي رؤوس الأموال طويلة الأجل و رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

1- زينب حسين عوض الله الاقتصاد الدولي(نظر عامة على بعض القضايا)، دار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 66.

ثالثا: حساب التسويات الرسمية

ويضم هذا الحساب صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة، والغرض من هذا الحساب هو تسوية الحسابية لميزن المدفوعات، و ذلك عن طريق تحركات الاحتياطات الدولية.

رابعا: حساب السهو و الخطأ

يعتبر أحد بنود ميزان المدفوعات، حيث يتم تقييد العمليات ثم إغفالها في حسابات سابقة، كما يمكن من خلاله تصحيح خطأ ورد في تلك الحسابات، وقد يكون الغرض من التسجيل في حساب السهو والخطأ هو إحداث عملية توازن ظاهري أو حسابي للميزان الكلي.

المطلب الرابع: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري :

يتميز ميزان مدفوعات الاقتصاد الجزائري بخصائص سلبية متكاملة متفاعلة فيما بينها، منها ما هو ناتج عن عملية تطور تاريخي طويل ومعقد ،أدى الاستعمار دورا أساسيا في تكوينه وتبرز الخصائص الموروثة عن الوضع الاستعماري[1]:

- التخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية.
- التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

ومنها ما هو ناتج على العلاقات الاقتصادية العالمية الحالية غير متكافئة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية ومنها الجزائر، والتي يمكن ابرازها فيما يلي:

أولا :عدم استقرار أسعار الصادرات:

تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 98 % من صادراتها. و بالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز. ما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات

1- كاظم حبيب،" الاقتصاد العربي بين التعثر والوحدة"، بحوث اقتصادية عربية، العدد الأول، خريف 1992، ص32.

دولية أكبر مما لو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار، وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات.

ثانيا: انخفاض معدل التبادل الدولي:

يعرف معدل التبادل الدولي على أنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات (أي PX/PM) اي يمكن تلخيص أسباب تدهور معدل تبادل الدولي لدولة عمودا فيما يلي:

– مرونة الطلب على السلع الأولية (صادرات الدولة النامية) .

– المنافسة الشديدة بين صادرات الدولة النامية نتيجة تماثلها، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض اسعارها.

– اختلاف هيكل السوق للسلع الأولية وسلع الصناعية، حيث أن السلع الأولية عالي المنافسة مما يؤدي في حالة إلى انخفاض الأسعار، بخلاف سوق السلع أقل تنافسية ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنازلي للأسعار.

ثالثا : ضعف القاعدة الانتاجية:

تتسم القاعدة الانتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع و بالأحادية فى العديد من هذه الدول مثل الجزائر، مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضه لتقلبات اسعار صادراتها– كما سبق الاشارة الى ذلك– وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي.[1]

ويترجم ضعف أداء القطاع الصناعي عدة أمور، منها هيمنة الصناعات الاستخراجية عليه، وهي صناعات ترتكز على المواد الأولية، مما يجعل أداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الأسعار والطلب العالميين على هذه المواد كما أن الصناعات التحويلية غير البتروكيماوية ترتكز على الصناعة الخفيفة فإن انتاجية الجزائر تعتبر ضعيفة. أما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو يشبه القطاع الصناعي في تذبذبه الملحوظ في أدانه والانخفاض الكبير في معدل الإنتاجية

1– الجوزي جميلة، ميزان المدفوعات الدول النامية في ظل العولمة دراسة حالة ميزان المدفوعات الجزائري، رسالة ماجستير في علوم التسير فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة الجزائر سنة 2001، ص ص 89–90.

فيه مقارنة بالمعدلات العالمية، ففي مجال الإنتاج الزراعي المطرية في سبيل المثال، تبلغ الإنتاجية في الجزائر نصف الإنتاجية على مستوى العالم في بعض الحبوب وتقل عن ذلك في البعض الأخر. هذا يعود إلى ضالة رقعة الأراضي المزروعة حيث لا تتعدى ثلث الأراضي القابلة للزراعة، كما أن الاعتماد الكبير على الزراعة المطرية يرتكز على الأساليب التقليدية في الإنتاج والتي تتسم بضعف مرافقها، وبالإضافة إلى افتقارها لوسائل الإنتاج الحديثة.

خلاصة الفصل :

استخلصنا أن عدة اطراف تلعب دورا بارزا في الساحة الدولية وتأثر و تتأثر بأسعار البترول، كما ان هناك عدة عوامل و ظروف دولية اخرى تتحكم في سعر البترول منها العوامل المناخية، الازمات السياسية و الحروب و ايضا الاحتياطات البترولية، وبما ان تلك الاسعار تتحدد على المستوى الدولي فان التحكم فيها يتحدد باتحاد عدة اطراف فعالة مثل منظمة الاوبك، و نظرا لصعوبة التحكم في الاسعار محليا فان ميزان المدفوعات و ارصدته في الجزائر، و الذي يعتمد على صادرات المحروقات يمتاز بعدم الاستقرار و ذلك لضعف الانتاج و بالتالي تنعكس سلبا على اقتصاد البلد.

الفصل الثاني: تحليل وضعية ميزان المدفوعات الجزائري في ظل تقلبات أسعار البترولي

تمهيد:

تعتبر الجزائر كغيرها من الدول العربية البترولية، دولة ذات اقتصاد ريعي يعتمد على مورد ناضب وذلك من خلال الاستفادة من عوائده في تنفيذ الخطط التنموية والنهوض بقطاعات الاقتصاد الوطني، و يتاثر ميزان المدفوعات بشكل كبير بالتقلبات التي يتميز بها سعر البترول، فهو بذلك يبقى خاضعا للظروف و الاوضاع الدولية التي تتحكم في مسار اسعار البترول، و يلعب سعره دورا بارزا ليس فقط في الصادرات، و انما حتى في الارصدة المختلفة لميزان المدفوعات مثل الحساب الجاري و الاحتياطات من الصرف الاجنبي و الميزان التجاري.

وسوف نقسم هذا الفصل إلى المبحثين كما يلي:

المبحث الأول: واقع إنتاج البترول في الجزائر

المبحث الثاني: أثار تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر

المبحث الثالث: تطور ميزان المدفوعات الجزائري في ظل تقلبات أسعار البترول

المبحث الأول: واقع إنتاج البترول في الجزائر

يعتبر القطاع البترولي الشريان المحرك لجميع اقتصاديات البلدان العربية وخاصة الاقتصاد الجزائري، حيث تساهم عائداته في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية، كما يلعب قطاع المحروقات الدور الهام في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني، وبما أن الجزائر من أهم البلدان البترولية التي تمتلك ثروات طبيعية كبيرة، عملت السلطات الجزائرية ومنذ الاستقلال إلى إعطاء عناية خاصة بقطاع المحروقات فقامت بتأسيس شركة البترول الوطنية سوناطراك سنة 1963، ثم أممت قطاع محروقاتها.

المطلب الأول: لمحة تاريخية حول القطاع البترولي في الجزائر

تعتبر الصحراء الجزائرية من أهم المناطق في العالم الغنية بالبترول وكانت محل أطماع المستعمر الفرنسي حيث كان يسعى بكل الوسائل لفصلها عن باقي التراب الجزائري حيث تمثل مساحة 80 بالمئة من مساحة القطر الجزائري والتي توالت بها اكتشافات الحقول البترولية.

اولا: اكتشاف البترول في الجزائر

بعد وقوع الجزائر في قبضة الاحتلال الفرنسي وتولي هذه الأخيرة مهمة تسيير البلاد والتحكم في ثرواته، ومع التطور الصناعي العالمي وظهور أهمية البترول، حتم على فرنسا التي لها مستعمرات واسعة ان تقوم باستغلال ثرواتها الطبيعية وان تبحث على مصادر طاقوية لها، فكان ظهور أثار وجود البترول في مناطق مختلفة في الجزائر محفزا على بداية عمليات البحث والتنقيب عن هذه الثروة الثمينة.

ترجع بداية عمليات التنقيب على البترول الجزائري إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وتحديدا عام 1877، حيث بدأت عمليات التنقيب بمنطقة عين الزفت قرب غليزان غرب الجزائر، وتولت الشركات الفرنسية عمليات التنقيب والكشف في المراحل الأولى، بالإضافة إلى

شركات أمريكية وبريطانية وتوصلت هذه الشركات عام 1946 إلى اكتشاف أول حقل بترولي في واد قطريني ثم حقل برقة بالقرب من عين صالح عام 1952.

يعود اكتشاف البترول بالجزائر إلى سنة 1956 عندما بلغ مسامع الإدارة الاستعمارية أن شخصا في الصحراء حفر بئرا، وصعد منه مادة ورائحة كريهة مختلفة اللون، فقامت السلطات الفرنسية بإحاطة مكان البئر بسياج، وهذه الرواية أعطتها أصل لأكبر ثروة تزخر بها الجزائر بصفة عامة وحاسي مسعود بصفة خاصة، وبذلك تعد سنة 1956 بداية الإنتاج الفعلي للبترول الجزائري، حيث في هذه السنة اكتشفت الشركة الفرنسية حقل حاسي مسعود و يعد هذا الحقل من الحقول الكبرى في العالم، لذ رأت الحكومة الفرنسية تشجيع عمليات البحث والتنقيب بالصحراء لاكتشاف المزيد من الثروات البترولية، وفي سبيل تحقيق ذلك صدر قانون البترول الصحراوي عام 1958 لتسهيل عمليات منح رخص الامتياز البترولي، وقد تضمن القانون العديد من النصوص التي تتضمن السيادة الكاملة على الصحراء، كما تضمن العديد من التسهيلات جعلت الشركات تتسابق على امتيازات صحراء الجزائر لتتوالى الاكتشافات وبعد عام 1962 و انتقال السيادة إلى الجزائر ثم التركيز مباشرة.[1]

ثانيا: تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك.

بعد الاستقلال مباشرة بحثت الجزائر على بسط سيطرتها على ثرواتها البترولية التي بدأت تتضح مكانته وأهميتها في الاقتصاد الوطني، وخططت للوصول إلى هذا الهدف عبر مراحل، حيث كانت الخطوة الأولى هي تأسيس الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات سوناطراك في 1963/12/03[2]، لتكون الأداة التي تتحقق بها الأهداف المسطرة لاسيما كسر احتكار وهيمنة الشركات الأجنبية (الفرنسية خاصة) على معظم الأنشطة البترولية، وكان دور

[1]– حسيبة زايدي، **فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية**، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970–2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص 276.

[2]– انشات الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات –سوناطراك–بموجب المرسوم الرئاسي رقم 491/163 المؤرخ في 1963/12/31.

هذه الشركات كما تدل على ذلك تسميتها محصورا عند نشأتها في نقل وتجارة المحروقات فقط، ثم تعزز دورها عام 1966، عندما توسع نشاطها إلى المجالات الصناعية، قبل أن تصبح بداية من سنة 1971 الفاعل الرئيسي في قطاع المحروقات بالجزائر لتتولى مهام القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل وتسويق المحروقات الجزائرية، والملاحظ انه قبل صدور قرارات التأميم الشهيرة 1971/02/24 فقد انتهجت الجزائر سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات، بدءا بالنقل أولا ثم التنقيب والإنتاج لاحقا بأسلوب متبع منذ تأسيس شركة سوناطراك منها القيام بتشغيل أنبوب نقل البترول في سنة 1966 ثم شراء حقوق بريتش بتروليوم في جانفي 1967، وتأميم كل شركات التوزيع في أوت 1967، كما قامت بعملية شراكة بنسبة 49.51% وهي الأولى من نوعها في الجزائر بين سوناطراك و شركة غيت الأمريكية، ومع نهاية 1967 كانت الجزائر تشرف على حوالي 75% من النقل و65% من البحث والتكرير وكامل الرقابة على التوزيع.

وقد عرفت شركة سوناطراك في مرحلة ما بعد التأميم، تعديلات هامة على مستوى قدراتها وهيكلها خاصة بعد انعقاد المجلس الوطني للطاقة الذي أعاد هيكلة هذه الشركة وحولها إلى شركة مساهمة، ويعود هذا الطموح إلى الاكتشافات التي حققتها الشركة في ميدان الحقول الغازية والبترولية وذلك بعد إحداث تعديلات على قانون الاستثمارات الذي فسح المجال للشركات الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى يعود إلى النمو المتزايد في الطلب على الطاقة في العالم وعرفت سوناطراك أيضا تطورات عدة على اثر التغيرات الاقتصادية التي حدثت في البلاد وبالنظر إلى الأحداث الدولية التي شهدتها سوق البترول خلال العشرينات الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، فقد لعبت شركة سوناطراك دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة ومع الانتقال إلى اقتصاد السوق وفتح السوق الجزائري على المنافسة الأجنبية، كانت لهذه الشركة تحديات كبيرة، فهي اليوم ترغب في أن تصبح مجموعة بترولية عالمية بتوسيع

نشاطاتها بالعديد من المناطق بأفريقيا (مالي، النيجر، ليبيا، مصر، موريتانيا) وبأوروبا (اسبانيا، ايطاليا، البرتغال، بريطانيا) وأمريكا اللاتينية (البيرو) والولايات المتحدة.[1]

وكانت أخر عملية توسيع لنشاطها تمثلت في مشاركتها في مشروع استغلال حقل غازي في عرض البحر بفنزويلا، حيث اختيرت سوناطراك بصفتها أول شركة افريقية للمشاركة في هذا المشروع الطموح من قبل الشركة العمومية الفنزويلية وبالتعاون مع ثلاث شركات بترولية دولية هي الروسية والصينية والماليزية.

ثالثا: الانضمام إلى منظمة الدول المصدرة للبترول

مع نهاية الخمسينيات وفي ظل احتدام المنافسة الدولية على البترول، أقدم رئيس شركة البترول الايطالي بترو فاني على منح نسبة 75% من عائدات البترول للدول المنتجة بدلا من النسبة المحددة 50% من طرف الشركات البترولية المحتكرة، مما أدى بما يعرف بالأخوات السبع البترولية على اتخاذ إجراءات معاكسة عام 1960، إذ أقدمت ومن جانب واحد على تقليص عائدات الدول المنتجة مما دفعت هذه العملية الدول المضيفة للجوء إلى فكرة التضامن فيها بينها لإيصال صوتها والدفاع عن حقها، فأنشأت لجنة مشتركة بين العراق والسعودية والكويت في 1960/07/09، وتمخضت عنها فكرة إنشاء منظمة للدول المصدرة للبترول نتيجة شعورها بالغبن، وكوسيلة لتوحيد مواقفها ومطالبها العادلة اتجاه شركات البترول، بدا الاتفاق بين خمس دول تنتج ما يقارب من 80% من بترول العالم، واجتمع بالعاصمة العراقية بغداد ممثلو ايران، العراق، الكويت، السعودية، وفنزويلا و اعلنوا في 14 سبتمبر عام 1961 عن ميلاد المنظمة، وقد ساهمت اجتماعاتها خاصة اتفاقيتا طرابلس وطهران في سبتمبر عام 1961، في رفع سعر البرميل بحوالي 35 سنتا، كما قررت زيادة سنوية بمقدار 5 سنتيمات للبرميل الواحد و2.5% لمواجهة التضخم النقدي العالمي وانخفاض قيمة الدولار[2]، ولم تكن اجتماعات

[1]– نشرة مناقصات قطاع الطاقة والمناجم (**BAOSEM**) فرع لمجمع سوناطراك دالي إبراهيم، الجزائر، العدد 745 الصادر في 2011/03/13، ص07.

[2]- JEAN PIERRE Olsem l'énergie dans le monde. Stratégies face à lacis .hâtier. Paris. P52.

المنظمة ولا أعمالها تلقى أي اهتمام، ولم تكن لقراراتها أية فاعلية في بداية الأمر، إلى أن اندلعت الأزمة البترولية عام 1973.

➢ تركيبة المنظمة وأهدافها:

جمعت منظمة أوبك عند تأسيسها بين أعضائها دولا منتجة في قارتي أسيا وأمريكا اللاتينية، وهذه الدول هي العراق والكويت وإيران والمملكة العربية السعودية وفنزويلا، وانضمت قطر للمنظمة عام 1961 واندونيسيا عام 1963، وانسحبت في عام 1995 والإمارات والجزائر عام 1967، ونيجريا في عام 1971، و الاكوادور والغابون في عام 1973 (انسحبا عام 1995)، وانغولا في عام 2007.

وتضم المنظمة حاليا اثني عشرة دولة وتتخذ فيينا عاصمة النمسا مقرا لها، وتم تسجيل واعتماد منظمة أوبك رسميا لدى هيئة الأمم المتحدة في نوفمبر 1962 كمنظمة ذات مركز دولي بين الحكومات، وفي يوليو 1965 قرر المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة أن يقيم علاقات رسمية مع منظمة أوبك، وطلب من سكرتير الأمين العام للأمم المتحدة أن يسعى لضمان حضور ممثلي المنظمة اجتماعات الأجهزة المتخصصة في الأمم المتحدة عند تداول الأمور ذات المصلحة المشتركة.

إن الأهداف الأولى لهذه المنظمة كانت[1]:

- الإبقاء على أسعار البترول الذي يستغله الكارتل الدولي خارج حدودها في مستوى مرتفع.
- حماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها.
- تامين التصدير إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة.

[1] –عبد القادر سيد احمد، **الأوبك ماضيها وحاضرها أفاق تطورها**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص75.

- فوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية، وتنسيق الجهود التي تبذلها البلدان المنتجة لانتزاع حصة اكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة.

المطلب الثاني: الميزات التنافسية للبترول الجزائري

هل المحروقات الجزائرية لها القدرة على المنافسة الدولية ولها منافسين في السوق العالمية؟ وهل تملك خصائص معينة تجعلها بمنأى عن أخطار الإزاحة من السوق بسبب خلوها من مزايا تضعف الطلب على منتجاتها من البترول والغاز؟ وهل تخشى الجزائر من قلة الطلب على منتجاتها البترولية بسبب ضعف المزايا التنافسية، أم أنها في وضع أفضل من منافسيها في السوق العالمية (الأوربية خاصة) للمحروقات؟

وهذه التساؤلات ستجد إجابتها في العرض أدناه حول نوعية المحروقات التي تصدرها الجزائر، وعن موقعها الجغرافي مقارنة مع غيرها من الدول المصدرة للبترول والغاز.

إن قيمة كل منتوج معد أساسا للسوق في ظل للمنافسة الكاملة ترتكز على ثلاث مكونات أساسية هي، الجودة والتكلفة والآجال، أي المزايا التي يقدمها أو يتصف بها، وتتمثل فيما يلي:

- **مزايا تنافسية تتعلق بالتكاليف:** مثل التكلفة الأقل في العملية الإنتاجية (مواد خام وأيدي عاملة رخيصة، تكاليف النقل)
- **مزايا تنافسية تتعلق بالجودة:** مثل تميز المنتوج عن غيره والذي يتفرد بتقديم ميزة أو خدمة معينة خاصة، أو لخصائص تملكها المؤسسة مثل التصميم ودرجة الابتكار.
- **مزايا تنافسية تتعلق بالمدة:** أي أجال تسليم المنتوج وإيصاله إلى الزبون (إلى الأسواق)

هذه المزايا تخص جميع السلع المعدة للسوق من خلال عملية الإنتاج، مع ملاحظة ان منتوج البترول الخام لم تدخل عليه تحسينات معينة، ولذلك فان مقاييس التفضيل بين أنواعه من حيث الجودة هي تلك المزايا الطبيعية التي يمتاز بها كل نوع من أنواع البترول، والتي تتدخل (إلى جانب التكاليف والمدة) في تحديد إحدى مكونات قوته التنافسية[1]، ومن خلال هذه المحددات يمكن أن نلاحظ في المحروقات الجزائرية الميزات التالية:

اولا: ميزة الموقع الجغرافي (القرب من اسواق الاستهلاك)

ميزة الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من الأسواق الأوربية يعطيها أفضلية كبيرة، لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوربية وكذلك الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط واسيا، وهذا القرب يترتب عليه ما يسمى بالفرق الناجم عن النقل يجعل منجاتها البترولية والغازية في وضع تنافسي أفضل من بترول وغاز بلدان الشرق الأوسط، اندونيسيا ونيجيريا أو روسيا.

أما بالنسبة لأوروبا الشمالية فكانت الجزائر تعاني من منافسة الغاز الهولندي بسبب وجوده بالقرب من المناطق الصناعية الكثيفة منطقة (الزور والبنلوكس وشمال فرنسا) حتى وان كانت الجزائر اقرب لبعض المناطق الأوربية لكن الغاز الهولندي لا يستدعي نقله، إذ يمكن ربطه بشبكات توزيع الغاز بهذه البلدان، وهي نفس الوضعية تقريبا بالنسبة للغاز النرويجي.

و يبقى المنافس الكبير هو الغاز الروسي من حيث الاحتياط الأول في العالم(1.136 تريليون متر مكعب في عام 2014)، وسهولة نقله عبر الأراضي الأوربية إلى شمال وشرق أوربا، ويصبح اقل تكلفة بسبب تقريب المسافة بواسطة أنابيب الغاز برا مقارنة مع نقل الغاز الجزائري عبر الأنابيب البحرية.

[1]– بلعيد عبد السلام، **الغاز الجزائري بين لحكمة والضلال**، دار النشر بونان، الجزائر، 1990، ص41.

ويعد البترول الليبي منافسا أيضا للمحروقات الجزائرية وله أهميته، بسبب قربه من الشواطئ الأوربية (ايطاليا) وتبقى الجزائر مقارنة مع هذه الدول من حيث الموقع الجغرافي في الوضع الأفضل، وهي تدخل في ميزة أجال توصيل السلعة للزبون مما ينعكس على خفض تكاليف النقل، وسنقدم جدولا يوضح المسافة بالكيلومترات بين الجزائر والمنطقة الأوربية مقارنة بأهم الدول المصدرة للمحروقات لهذه المنطقة.

الجدول رقم(2-1): تقدير المسافة من مناطق الاحتياطات الغازية إلى أوربا الغربية

البلدان	مقدار مناطق الدائرة ضمن شعاع الاحتياطات
الجزائر، النرويج، هولندا	2000 كم
نيجيريا، قطر	4000 كم
ترينداد، فنزويلا، ابوظبي، روسيا	6000 كم

المصدر: قويدري قريشي بوجمعة، انعكاسات تقلبات البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجيتسر، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص48.

إن الجدول أعلاه يبين ميزة موقع الجزائر الجغرافي بتواجدها في محيط شعاع دائرة جغرافية أقصاه 2000 كم فأقل بالنسبة لسوق الاستهلاك الأوربية، أي في وضع أفضل بكثير من الدول المنافسة لها، كما أن ميناء أرزيو يبعد عن بعض مدن السواحل الأوربية بين 1410كم عن لوهافر (فرنسا) ، و ب 1540 كم بالنسبة لإنجلترا، وهي المناطق البعيدة نسبيا عن الجزائر بكونها ضمن شعاع دائرة 2000كم.

أما بالنسبة للسوق الأمريكية، فان الجزائر تتفوق على غاز وبترول الشرق الأوسط والغاز الروسي في بلوغ السوق الأمريكية حيث المسافة بين موانئ الجزائر والسواحل الشرقية تتراوح بين 3300 و 4000 كم بينما تزيد هذه المسافة لباقي الدول (بين 7000 و8000 كم

لإيران و5110 كم لنيجيريا و7200كم لإندونيسيا نحو الشواطئ الغربية الأمريكية)، مما يجعل الجزائر تستفيد من الفرق في التكلفة والمدة الزمنية اللازمة لتوصيل البترول إلى مناطق الاستهلاك.[1]

أما عن البترول الجزائري في السوق الأمريكية فلا يمكن له أن ينافس بترول الممونين التقليديين لأمريكا، ومنهم على الخصوص المكسيك وفنزويلا وبترول الخليج العربي، ويعود ذلك أساسا إلى الكميات المتواضعة التي تنتجها الجزائر مقارنة بالمنتجين الكبار الذين استطاعوا أن يرسموا لأنفسهم مكانة في السوق الأمريكية، ورغم ذلك فقد استطاعت الصادرات البترولية الجزائرية أن تصل إلى هذه السوق.

ثانيا: ميزة نوعية البترول الجزائري

إن البترول الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة مع الكثير من أنواع البترول المصدرة من قبل دول الأوبك، فالبترول المستخرج من البئر الأول في واد قطرين كان على درجة عالية من النقاوة حيث قدرت كثافته 0.83% وهو يشمل على 34% بنزين و24% غاز وال، و32% وقود التدفئة و 8% زيت و 1.17% برافين، كما أن أهم المنتجات البترولية المعروفة في الجزائر هي المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي وتعد من أجود أنواع البترول، ويمتاز به اقل اشتمالا على الشوائب وتعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة له.

إن بترول الجزائر الأساسي المعروف بصحاري بلند يتضمن خصائص ايجابية من حيث خلوه من الكبريت وتميزه مقارنة ببترول العربي الخفيف وانه قريب الشبه ببترول بحر الشمال، وكاد أن يصبح المنطقة المرجعية في تحديد الأسعار عوض البترول العربي الخفيف الذي كان محور وقطب تحديد أسعار الأوبك، والجدول التالي يبين مميزات الجودة بين أنواع مختلفة من البترول

[1]– قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، رسالة ماجيتسر غير مطبوعة، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص48.

لبعض دول الأوبك مقارنة بالبترول الجزائري الخفيف خاصة ما يتعلق بنسبة احتوائها على الكبريت والمشتقات الخفيفة.

الجدول رقم(2-2): مقارنة بين أنواع من البترول لبعض دول أوبك والبترول الجزائري

البلد	نوع البترول	الكثافة درجة النوعية API	كبريت%	النسبة النوعية للمنتجات البترولية %		
				خفيفة	متوسطة	ثقيلة
السعودية	خفيفة	34.0	1.60	20.50	31.00	48.50
	ثقيل	27.3	2.84	16.00	23.25	60.75
الكويت	متوسط	31.0	2.48	19.36	25.30	55.23
إيران	متوسط	34.3	1.35	22.25	30.25	47.50
	خفيف	31.0	1.85	21.15	26.85	52.00
العراق	متوسط	36.1	1.88	25.00	30.60	44.4
	خفيف	34.0	1.95	22.00	28.00	50.00
الجزائر	خفيف	44.1	0.14	35.00	36.00	29.00
نيجيريا	خفيف	37.1	0.25	12.00	40.00	48.00

المصدر: الدوري محمد احمد، محاضرات في الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص12.

إن جودة البترول الجزائري مقارنة بالأنواع الأخرى خاصة ما يتعلق بالكثافة النوعية، تجعله من بين أفضل أنواع البترول إنتاجا للمشتقات الخفيفة التي يزيد الإقبال عليها، كما انه اقل اشتمالا على نسبة الكبريت وهي مميزات جيدة، هذه المزايا التي اشرنا إليها، تعطي للجزائر قوة تفاوضية أفضل نسبيا في إبرام العقود ومراجعة الأسعار من غيرها من الدول المصدرة، ولذلك يمكنها أن تطالب بشروط أفضل في الاتفاقيات المبرمة مع الدول المستهلكة وتقوية مركزها في الأسواق

العالمية وعلاقاتها الدولية في مجال البترول، مع إقرارنا بوجود عوامل أخرى سياسية واقتصادية تتحكم في التعامل والعلاقات الدولية.[1]

المطلب الثالث: أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري

تكمن أهمية البترول الجزائري في انه يتمتع بمزايا هامة وعديدة، بحيث انه سلعة استراتيجية لها خطواتها وقت السلم والحرب على السواء فهو أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدول، وعليه تستند قوة الدول من خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره، وتكمن أهميته في حقيقتين:

- حقيقة كونه مصدر الطاقة ويحظى بمكانة متميزة بين مجموع هذه المصادر الناجمة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة تتمثل في درجة الاحتراق العالمي وارتفاع معامله الحراري ونظافة استخدامه، وسهولة نقله وتخزينه وانخفاض تكاليف إنتاجه إلى ما يتيحه من مزايا أخرى،
- ثم لأنه مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وتتمثل هذه الصناعات القائمة أساسا على البترول في صناعات زيوت التشحيم والورق والمطاط والمنظفات الصناعية إلى جانب بعض الصناعات الغذائية أيضا[2].

وتكمن أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري فيما يلي:

أولا: المحروقات والجباية البترولية والتجارة الدولية:

تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97.5% من الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، وما يمكن

[1] – ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 1986–2010**، رسالة ماجيستر، فرع تقنيات كمية للتسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2012، ص 62.

[2] – بن اشنهو عبد اللطيف، **الجزائر اليوم بلد الناجح**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 40.

استنتاجه من صادرات الجزائر أنها اعتمدت على التصدير الاحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول، أما بالنسبة للجباية البترولية والتي تعتبر طرف مهم في عملية تطوير الاقتصاد الوطني، وتوجيه ودفع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، إذ تتضح أهميتها في تمويل نفقات التجهيز، فهذه الحصة تعكس عدم استقرار الإنتاج الزراعي وهشاشة الخدمات والصناعة الحديثة، كما تساهم الجباية البترولية في انتعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات.

ثانيا: المحروقات والقطاع الصناعي

تكمن أهمية المحروقات في المساهمة في إنشاء وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع المحروقات، وفي التحويلات البتروكيماوية، كما تستعمل المحروقات كمادة أولية وسطية في الكيمياء العضوية كتكرير البترول الذي يمكن من الحصول على قائمة طويلة من المنتجات النهائية (كالبنزين، البوتان، الزيوت)، حيث استطاعت الجزائر تحقيق الكثير من النمو في القطاع الصناعي البتروكيماوي.[1]

ثالثا: الإمكانيات البترولية في الجزائر

تمتلك الجزائر إمكانيات بترولية معتبرة تبوؤها لان تحتل مكانة هامة ضمن الدول البترولية الفاعلة والمنضوية ضمن إطار منظمة الدول المصدرة للبترول، وتستمد الجزائر هذه المكانة من خلال الاحتياطات التي تمتلكها وحجم الإنتاج والصادرات من البترول التي تساهم بها.

- **الاحتياطات:** تحتل الجزائر حسب بيانات منظمة الأوبك المرتبة 15 عالميا والمرتبة السابعة 7 عربيا من حيث حجم الاحتياطات البترولية المؤكدة التي تملكها لسنة 2012، إذ تساهم بما يقارب 1% من إجمالي الاحتياطي العالمي من البترول، و17.12% من إجمالي الاحتياطي العربي، ولقد شهد مستوى احتياطي البترول المؤكد من سبعينيات القرن

[1]– هني احمد، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 24.

الماضي إلى غاية السنوات الأخيرة حالات من التذبذب كانت تسير طرديا مع السياق العام الذي حكم تطور نشاط الاستكشاف.[1]

الجدول رقم(2-3): تطور احتياطي البترول المؤكد في الجزائر خلال الفترة (1973-2016)

السنوات	احتياطي البترول	السنوات	احتياطي البترول	السنوات	احتياطي البترول	السنوات	احتياطي البترول
1973	7640	1984	9000	1995	9979	2006	12200
1974	7700	1985	8820	1996	10800	2007	12200
1975	7370	1986	8800	1997	11200	2008	12200
1976	6800	1987	8500	1998	11314	2009	12200
1977	6600	1988	9200	1999	11314	2010	12200
1978	6300	1989	9236	2000	11314	2011	12200
1979	8440	1990	9200	2001	11314	2012	12200
1980	8200	1991	9200	2002	11314	2013	12200
1981	8080	1992	9200	2003	11800	2014	12200
1982	9440	1993	9200	2004	11350	2015	12200
1983	9290	1994	9979	2005	12270	2016	12200

المصدر: النشرة الاحصائية السنوية للاوبك 1995-2016.

من خلال الجدول (2-3) يتبين أن حجم الاحتياطي من البترول في الجزائر قد عرف جمودا نسبيا خلال الفترة التي أعقبت تأميم الجزائر لثرواتها البترولية والى غاية منتصف الثمانيات، وهي الفترة التي تميزت باحتكار شركة سوناطراك الشبه الكامل لنشاط الاستكشاف،

[1] – بلقلة إبراهيم،**مرجع سابق**، ص129.

حيث لم ينمو حجم الاحتياطات سوى ب 15.44% خلال الفترة 1973-1985 ويعزى هذا الجمود النسبي في حجم الاحتياطات إلى عاملين أساسيين هما:

- ☑ عجز شركة سوناطراك على مواكبة التطورات التقنية الحاصلة في ميدان الاستكشاف.
- ☑ انحصار النشاط الاستكشافي تقريبا في محيط الحقول البترولية المنتجة القديمة، أي في منطقة تم استكشاف أهدافها البترولية الكبيرة.

و بعد تبني الجزائر لسياسة قطاعية جديدة تجلت من خلال قانون المحروقات الجديد لسنة 1986 والتعديلات التي أدخلت عليه سنة 1991، مؤسسة بذلك لمرحلة جديدة تمثلت في انفتاح القطاع البترولي على الاستثمار الأجنبي، حيث عرف الاحتياطي من البترول تطورا ملحوظا و نمى بنسبة 44.35% بين سنتي 1987 و2005 ويعود ذلك إلى حجم الاكتشافات البترولية المسجلة خلال هذه الفترة والتي بلغت 62 اكتشافا بتروليا، وقد استقر حجم الاحتياطي بعد ذلك على مستوى 12200 مليون برميل رغم الزيادة المستمرة في حجم الإنتاج، ويعود ذلك بدوره إلى حجم الاكتشافات التي سجلت بعد ذلك والتي بلغت 55 اكتشافا بتروليا خلال الفترة 2006-2012، كما نلاحظ أن احتياطي البترول من سنة 2000 إلى غاية 2016 بقى ثابت وذلك راجع إلى الصعوبات التي تجدها الدولة جراء عمليات استكشاف الحقول البترولية والتي كان عددها كبير إلا أن حجمها صغير فلم تساهم في رفع حجم احتياطي البترول.

الجدول رقم(2-4): تطور عدد الاكتشافات البترولية في الجزائر خلال الفترة(1995-2016)

السنوات	الاكتشافات البترولية	السنوات	الاكتشافات البترولية	السنوات	الاكتشافات البترولية
1995	4	2003	3	2011	20
1996	8	2004	3	2012	31
1997	5	2005	5	2013	32
1998	17	2006	12	2014	8
1999	3	2007	5	2015	22
2000	8	2008	2	2016	28
2001	3	2009	16		
2002	3	2010	29		

المصدر: تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، أعداد مختلفة 2000- 2016.

الشكل رقم(2-1) : تطور الاكتشافات البترولية في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)

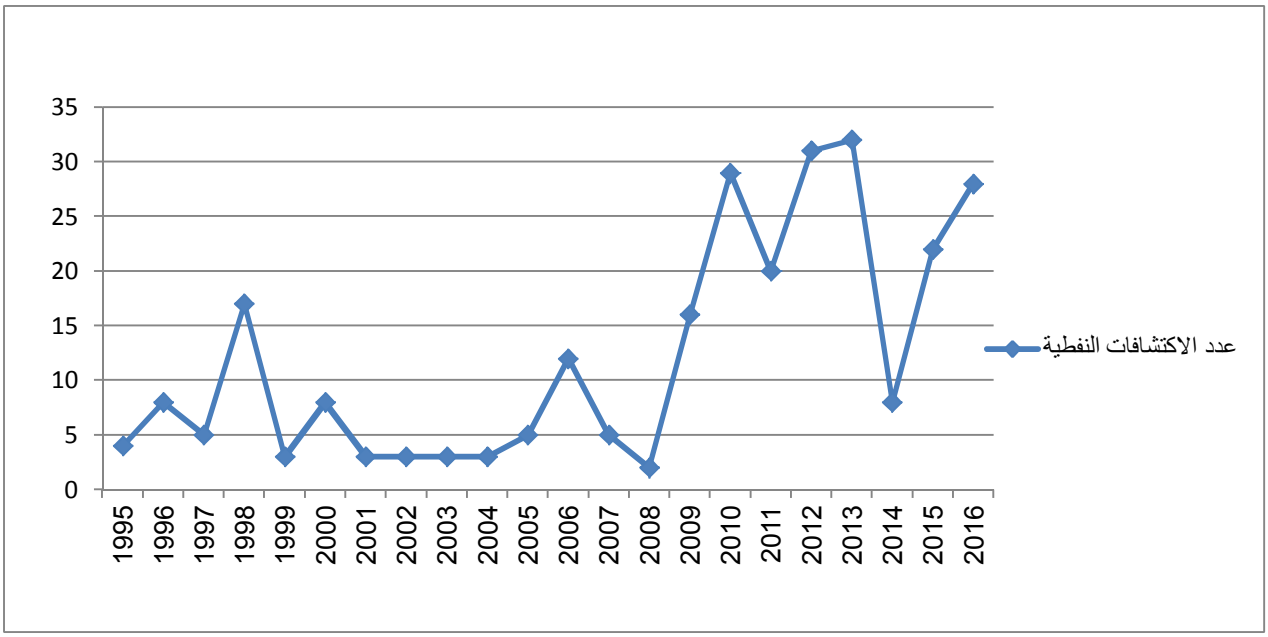

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول

إنتاج البترول: تحتل الجزائر حسب بيانات منظمة أوبك المرتبة 16 عالميا والمرتبة الخامسة 5 عربيا من حيث حجم الإنتاج البترولي لسنة 2012، حيث تساهم بنسبة 1.64% من حجم الإنتاج العالمي، وبنسبة 5.62% في حجم الإنتاج العربي.

الجدول رقم(2-5): تطور حجم إنتاج البترول في الجزائر خلال الفترة (1973-2016)

الوحدة: ألف برميل يوميا.

السنوات	إنتاج البترول	السنوات	إنتاج البترول	السنوات	إنتاج البترول	السنوات	إنتاج البترول
1973	1097.3	1984	695.4	1995	752.5	2006	1368.8
1974	1008.6	1985	672.4	1996	805.7	2007	1371.6
1975	982.6	1986	673.9	1997	846.1	2008	1356
1976	1075.1	1987	648.2	1998	827.3	2009	1216
1977	1152.3	1988	656.6	1999	749.6	2010	1189.8

1161.6	2011	796	2000	727.3	1989	1161.2	1978
1199.8	2012	796.6	2001	789.9	1990	1153.8	1979
1202.6	2013	729.9	2002	803	1991	1019.9	1980
1192.8	2014	942.4	2003	759.5	1992	797.8	1981
1157.1	2015	1311.4	2004	747.3	1993	704.8	1982
1146.3	2016	1352	2005	752.5	1994	660.9	1983

المصدر: النشرة الاحصائية السنوية للاوبك 1995-2016.

الشكل رقم(2-2):تطور حجم إنتاج البترول في الجزائر خلال الفترة (1973-2016):

الوحدة: ألف برميل يوميا

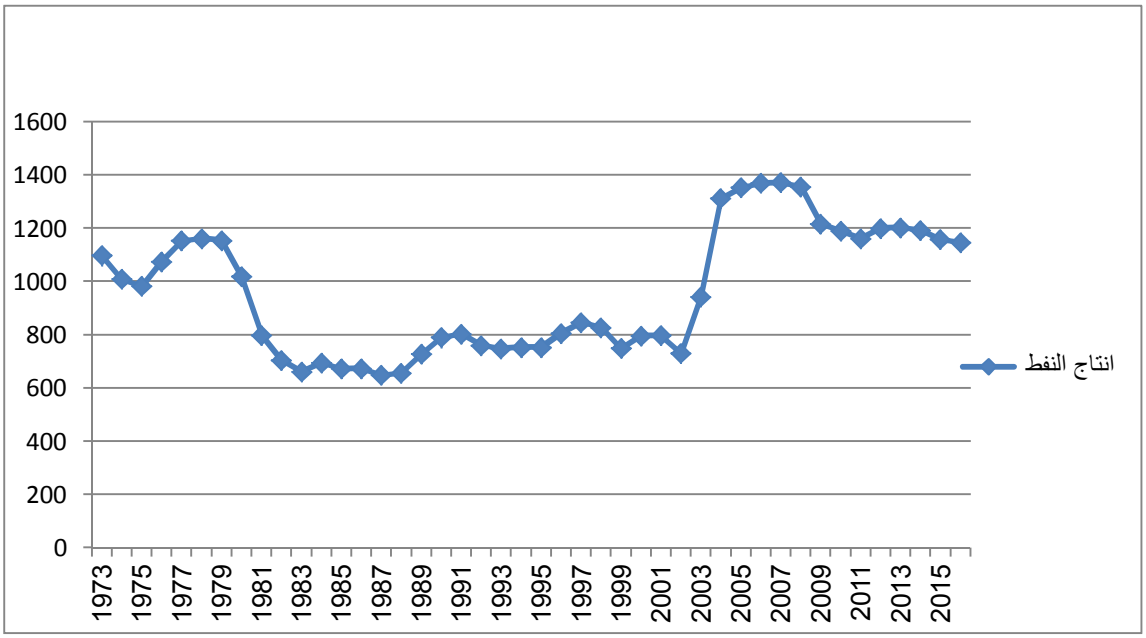

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول

لقد مر إنتاج البترول بعدة مراحل، فمع استعادة الجزائر زمام السيادة على ثروتها البترولية بعد قانون تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971، بدأ حجم إنتاج البترول في الارتفاع حيث انتقل من مستوى 3.1097 ألف ب /ي سنة 1971 إلى مستوى 8.1153 ألف ب /ي سنة 1979، هذا في ظل ارتفاع أسعار البترول خلال فترة السبعينات (طفرتي أسعار البترول الأولى

والثانية)، و الذي أدى إلى الاهتمام بزيادة حجم الإنتاج من خلال الاستثمارات الضخمة التي خصصت لهذا الشأن والتي كانت ترصدها الدولة ضمن برامج التنمية لفترة السبعينيات، حيث بلغت حجم الاستثمارات في قطاع المحروقات ما قيمته 68.2 مليار دج خلال الفترة 1973-1979.

- **صادرات:** قبل تطبيق الأوبك لنظام الحصص على دول الأعضاء، كانت الدولة الجزائرية بعد استرجاع سيادتها على ثرواتها البترولية تتبع سياسة التصدير المكثف والتي كان الهدف من ورائها زيادة العائدات البترولية من اجل تمويل مشاريع التنمية، وقد كان هيكل الصادرات البترولية خلال فترة السبعينات يعتمد أساسا على البترول الخام، ولم تكن المشتقات البترولية تمثل في هذا الهيكل سوى نسب متواضعة، لذلك نجد أن حجم الصادرات من البترول الخام يتقارب مع حجم الإنتاج البترولي والذي يعكس بدوره أن الحصة الأكبر من الإنتاج البترولي موجهة للسوق الأجنبية وليس للسوق الوطنية، وقد تراوح حجم الصادرات البترولية خلال فترة السبعينات ما بين 5.877 و 5.1034 ألف ب/ي.

الجدول رقم(2-6): تطور صادرات البترول الخام والمشتقات البترولية في الجزائر خلال الفترة (1973-2016). الوحدة : ألف برميل يوميا

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978
البترول الخام	933.2	895	877.5	944.4	1034.5	1002.8
المشتقات البترولية	25	34	41.6	56.5	61.7	77.9
السنوات	**1979**	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**
البترول الخام	960.4	715.5	521.8	228.9	260.4	181.6
المشتقات البترولية	69.2	148.1	201.8	404.3	291.6	399.9

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
البترول الخام	272	255	240	244	280	280.6
المشتقات البترولية	320	376	365	375	393.3	452.8
السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996
البترول الخام	344.7	279.4	308	329.2	232.8	390.8
المشتقات البترولية	400	419.1	374.6	384	395.8	406.1
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002
البترول الخام	373.1	549.4	414.6	461.1	441.5	566.2
المشتقات البترولية	462.3	461.9	599.7	544.3	555.8	527.2
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008
البترول الخام	741	893.2	970.3	947.3	1253	841
المشتقات البترولية	528.3	446	451.9	435.1	451	457
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البترول الخام	747	709	698	809	608.4	472.9
المشتقات البترولية	232	314	492	351	429.7	606.3
السنوات	2015	2016				
البترول الخام	485.6	668.3				
المشتقات البترولية	609.2	541.1				

SOURCE: OPEC. ANNUAL STATISTICAL BULLETIN 1995-2013

الشكل رقم (2-3): تطور صادرات البترول الخام والمشتقات البترولية في الجزائر خلال الفترة (1973-2016). الوحدة: ألف برميل يوميا

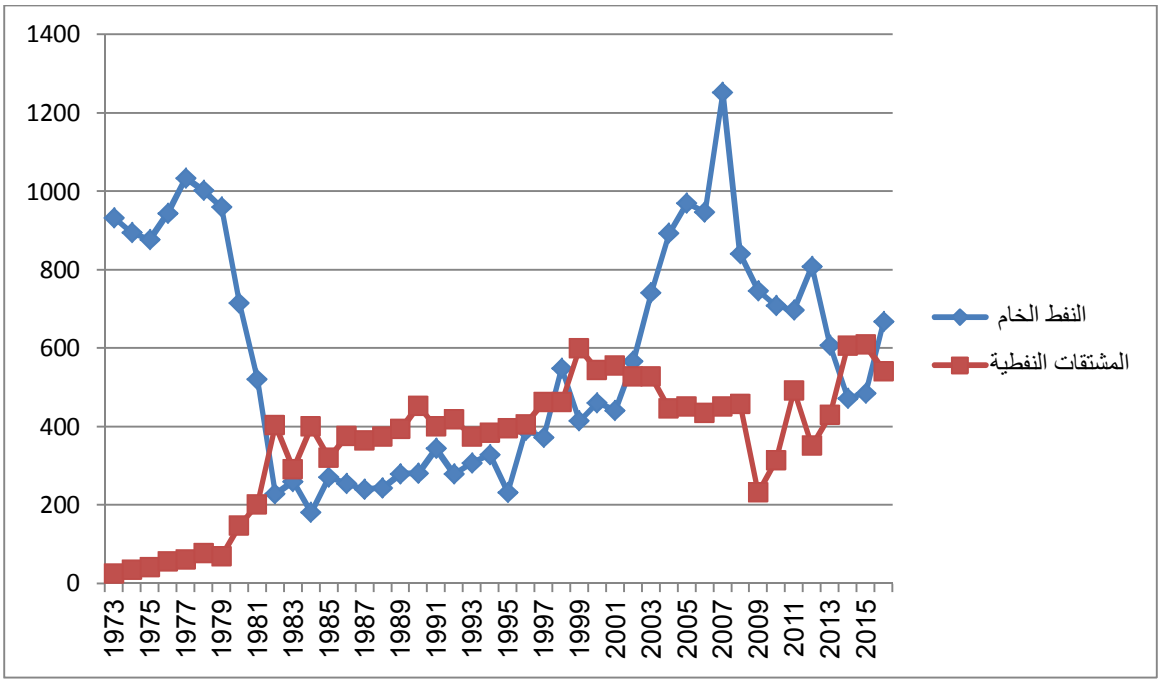

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول

مع بداية الثمانيات عرف تطور الصادرات البترولية مرحلة جديدة تميزت ببروز صادرات المشتقات البترولية كمكون أساسي من هيكل الصادرات البترولية وذلك على حساب البترول الخام والتي تراجعت بشكل محسوس لان قسما هاما من الإنتاج البترولي كان يتم توجيهه نحو التكرير، ولم يتعدى حجم الصادرات من البترول الخام مستوى 400 الف ب/ي على طول الفترة الممتدة ما بين سنتي 1982-1997، في حين عرفت صادرات المشتقات البترولية انطلاقتها الحقيقية بعد دخول وحدة التكرير بسكيكدة مرحلة الإنتاج عام 1980 حيث ارتفعت بأكثر من ثلاثة أضعاف بين سنتي 1980- 1990، وبعد أن تدنت قيمتها إلى مستوى 374.6 ألف ب/ي عام 1993، عاودت تسجيلها للمنحى التصاعدي للسنوات المتبقية من فترة التسعينيات.

مع بداية الألفية الثالثة وتحديدا ابتداء من سنة 2002 عرفت صادرات البترول الخام عودة قوية حيث أصبحت تمثل النسبة الأكبر في هيكل الصادرات البترولية وذلك بعد المنحنى

التصاعدي الذي شهدته والذي استمر إلى غاية 2007، وبذلك فقد شكلت صادرات البترول الخام ما نسبته 73.53% من إجمالي الصادرات البترولية سنة 2007 بعدما كانت لا تتعدى نسبة 45% خلال فترة التسعينيات، في حين تراجعت نسبة مساهمة المشتقات البترولية إلى 32% بعدما قد سجلت سنة 1999 ما نسبته 95.12% من إجمالي الصادرات البترولية، ولقد عرفت الصادرات البترولية إجمالا انخفاضا مستمرا خلال الفترة 2008-2009، ومرد ذلك يعود إلى الالتزام بالحصص المحددة لها من طرف منظمة أوبك وذلك في إطار سعي هذه الأخيرة إلى إعادة الاستقرار الى السوق البترولية بعد الاضطرابات التي تعرضت لها بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة، لنعاود الارتفاع بعد تعافي وعودة انتعاش الاقتصاد العالمي.

أما من سنة 2010 إلى غاية سنة 2016، عرفت الصادرات الجزائرية للبترول الخام تذبذب بين الارتفاع و الانخفاض، حيث بلغت 709 ألف برميل يومي في سنة 2010 لتصل سنة 2016 إلى 668.3 ألف برميل يومي أي بنقصان يقدر حوالي 40.7 ألف برميل يومي، ويعود هذا السبب إلى بعض المتغيرات الدولية كزيادة الإنتاج السعودي ورفع العقوبات الأمريكية على إيران، أما المشتقات البترولية فقد عرفت تحسن في كمية صادراتها حيث كانت تقدر سنة 2010 ب 314 ألف برميل لتواصل ارتفاعها خلال السنوات المتتالية لتصل في عام 2016 إلى 541.1 ألف برميل يومي.

المبحث لثاني: أثار تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

تعتبر تذبذبات أسعار البترول وتقلبها ارتفاعا وانخفاضا دور سلبي واثر كبير على ميزان المدفوعات والاقتصاد الجزائري بصفة عامة، كما تعد حركة الصادرات خارج قطاع المحروقات والواردات السلعية أهم نقاط ضعف ميزان المدفوعات، والذي يعتمد بالأساس على نسبة كبيرة من صادرات قطاع المحروقات.

المطلب الأول: تطورات أسعار البترول

سجلت أسعار البترول تذبذبا بين انخفاض وارتفاع وذلك من جراء مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، حيث كان لها الأثر الكبير على ميزان المدفوعات الجزائري، وبالتالي على الاقتصاد الوطني ككل وهذا ما سنوضحه في الجدول الموالي:

أولا: تطورات أسعار البترول خلال الفترة (2000-2009)

اتسمت هذه الفترة بتكثيف المجهودات في قطاع المحروقات من خلال البحث والتنقيب إلى جانب إبرام العديد من الاتفاقيات وانجاز المشاريع مثل المصفاة إلى جانب ارتفاع العوائد البترولية نتيجة الارتفاع المتزايد للأسعار.

الجدول رقم(2-7): تطورات أسعار البترول الجزائري خلال الفترة (2000- 2009)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر البرميل بالدولار	29	25	25	29	39	54	65	75	99	62

SOURCE: MINISTRE DE L'ENERGIE ET DES MINES

شكل رقم (2-4): تطور اسعار البترول خلال الفترة(2000-2009)

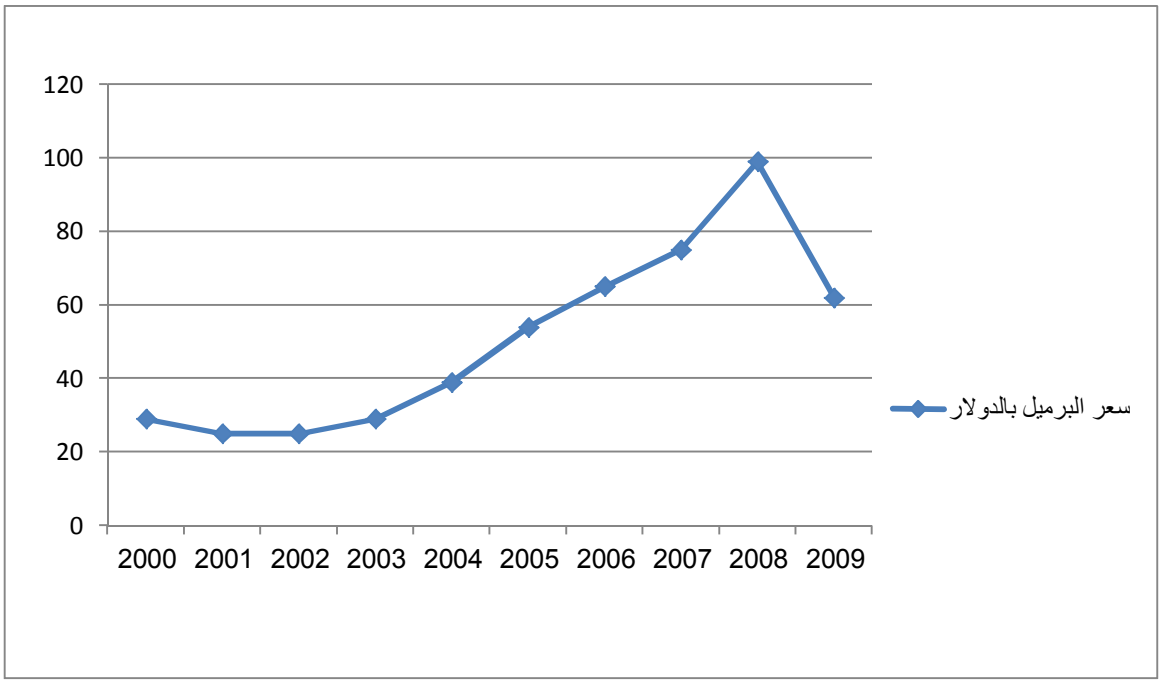

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن هذه الفترة شهدت تطورات وتقلبات حادة لأسعار البترول، وعرفت سنة 2001 انخفاضا مقارنة بسنة 2000 حيث وصلت سنة 2001 إلى 25 دولار للبرميل وذلك بسبب الأوضاع السياسية والأحداث المتعلقة بهجمات 11 سبتمبر 2001، ثم رجعت الأسعار لتبلغ الارتفاع و ذلك خلال الفترة 2002-2008، كما واصلت أسعار البترول في الارتفاع لتصل شهر سبتمبر 2005 الى 54 دولار للبرميل، وعرفت مستويات غير مسبوقة ما بين سنتي 2006 و2007 حيث بلغت 65 و75 دولار للبرميل على التوالي، ومن أسباب هذا الارتفاع زيادة الطلب العالمي على البترول والحرب الأمريكية على العراق، حيث وصلت الأسعار في سنة 2008 إلى 99 دولار للبرميل، أما سنة 2009 انخفضت الأسعار و وصلت إلى 62 دولار للبرميل وهذا جراء الأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي.

ثانيا: تطورات أسعار البترول خلال الفترة 2010-2016

شهدت هذه الفترة تراجع أسعار البترول الجزائرية وذلك بشكل ملحوظ من خلال الأزمة العالمية والتي أثرت على الأسعار.

الجدول رقم(2-8): تطورات أسعار البترول الجزائري خلال الفترة (2010-2016)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سعر البرميل بالدولار	**80**	**113**	**111**	**109**	**99.68**	**52.79**	**38.76**

SOURCE: MINISTRE DE L'ENERGIE ET DES MINES

الشكل رقم (2-5): تطور أسعار البترول خلال الفترة 2010-2016

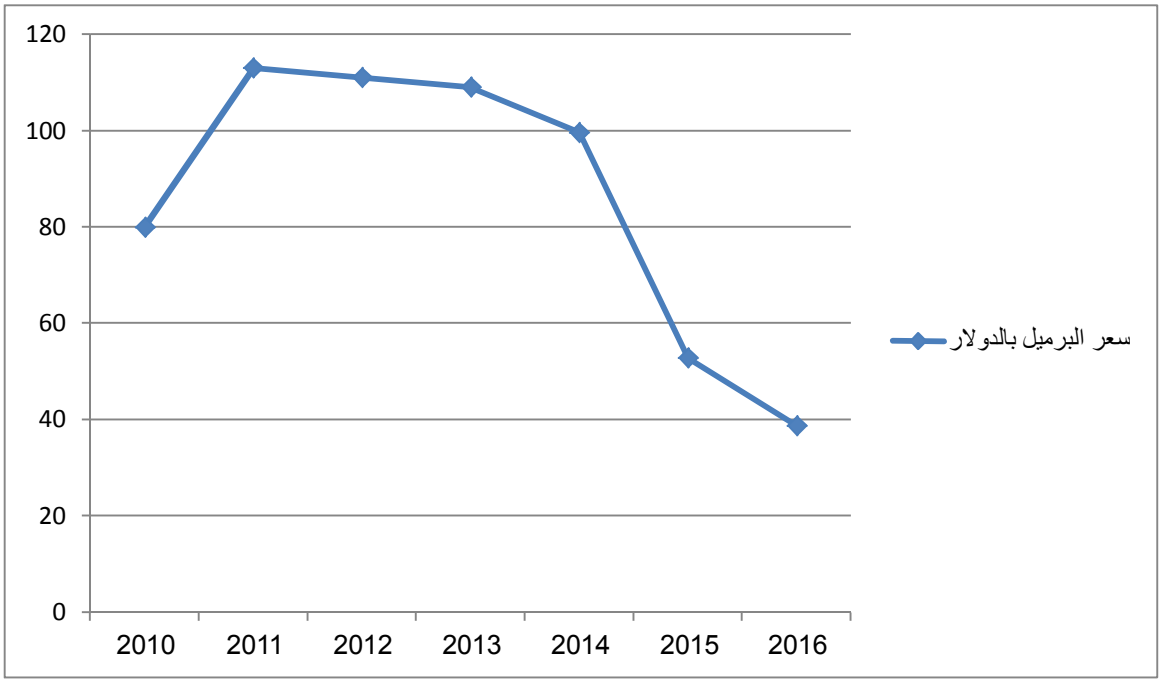

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول

شهدت سنة 2010 استقرار نسبي في الأسعار وصلت إلى 80.15 دولار للبرميل مقارنة مع حالة عدم الاستقرار التي اتسمت بها الأسعار خلال العامين السابقين، لتتخطى أسعار البترول عتبة 100 دولار للبرميل، فبلغت سنة 2011 ما قيمته 113 دولار للبرميل نتيجة تأثر سعر البترول بمجموعة من العوامل منها التوترات السياسية التي شهدتها الدول العربية وتقلبات

سعر الدولار وزيادة حجم المضاربات، لتتميز سنتي 2012 و2013 بالتراجع الطفيف عند سعر 111 و109 دولار للبرميل على التوالي، لتتهاوى أسعار البترول خلل النصف الثاني من سنة 2014.

ومن بين أسباب انهيار أسعار البترول سنة 2014 هو ظهور إنتاج البترول الصخري الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، وقد أضاف هذا المصدر حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق البترول الخام، و التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة الأوبك، فهي تعد من اكبر الأطراف الفاعلة في سوق البترول حيث شهدت الفترة الأخيرة تغير في سلوكها الاستراتيجي خلال تركيزها على حصتها السوقية على حساب الأسعار مما زاد من عرض البترول، و الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية عليها من الغرب بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بينهما، بالإضافة إلى تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود، والهبوط المتواصل في استهلاك البترول في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الاستعانة ببدائل أخرى، وتراجع الطلب العالمي وخاصة في الأسواق الصاعدة كالصين وهو ما ادى الى حدوث صدمة كبيرة في اسعار البترول حيث انهار سعر البرميل الى 52.92 سنة 2015 و 38.76 دولار للبرميل سنة 2016.

المطلب الثاني: علاقة أسعار البترول بميزان المدفوعات

تمثل قلة تنوع الصادرات من السلع خارج المحروقات والوتيرة المتزايدة للواردات من السلع والخدمات أهم نقاط ضعف ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 حيث مثلت صادرات المحروقات ما يقارب 98%.

أولا: الصادرات الجزائرية

إن انخفاض المتوسط الشهري لسعر البترول في ديسمبر 2016، للمرة الأولى منذ عدة سنوات، إلى مستوى يقل عن 40 دولار للبرميل أدت الى انخفاض في قيمة الصادرات من

المحروقات في سنة 2016 مقارنة بتلك المسجلة في سنة 2015 بنسبة 83.5% علما أن الكميات المصدرة قد شهدت انخفاضا طفيفا معتبرا بفعل تراجعت الصادرات من المحروقات من 33.08 مليار دولار سنة 2015 إلى 27.92 مليار دولار فقط سنة 2016، أما الصادرات من السلع خارج المحروقات، فبقيت مستوياتها ضعيفة هيكليا وبعيدة عن القدرة الكاملة للاقتصاد الوطني في هذا المجال بعد أن ارتفعت بين سنتي 2013 و2014، و تراجعت هذه الصادرات في 2015 و 2016، مسجلة 1.485 مليار دولار و 1.39 مليار دولار على التوالي.[1]

ثانيا: الواردات الجزائرية

بعد مرور أكثر من ثمانية عشر 18 سنة من الارتفاع دون انقطاع، باستثناء الركود النسبي المسجل في سنة 2009، انخفضت الواردات من السلع بشكل كبير في سنة 2016، مسجلة 46.72 مليار دولار بانخفاض قدره 4.9 مليار دولار مقارنة بسنة 2015 و هو اول انخفاض متتالي منذ سنوات عدة، خص هذا الانخفاض المعتبر للواردات جميع فئات المنتجات، ولكن بمستويات مختلفة، حيث تشير دراسة هيكل الواردات من السلع حسب فئات المنتجات أن أربعة من ثمانية مجموعات المنتجات المستوردة تفسر ما يقارب 83% من الانخفاض في الواردات وهي: منتجات التجهيز الصناعية، المنتجات نصف المصنعة، المنتجات الغذائية والمنتجات الاستهلاكية غير الغذائية.

تراجعت واردات منتجات التجهيز الصناعية، التي تحتل المرتبة الأولى، بحصة نسبية في إجمالي الواردات قدرها 29.8%، منتقلة من 16.37 مليار دولار في 2015 إلى 14.71 مليار دولار في 2016، ويرجع هذا الانخفاض الذي يفسر 51.7% من ترجع إجمالي الواردات من السلع، أساسا إلى تقلص كل من واردات المحركات النفاثة العنيفة و المحركات المروحية التوربينية (-733 مليون دولار) و مركبات نقل الأشخاص والبضائع (-719 مليون دولار). و تحتل المنتجات نصف المصنعة المرتبة الثانية حيث تراجعت واردات هذه السلع من 11.48

[1] – بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، نوفمبر 2017، ص 60.

مليار دولار في 2015 إلى 10.97 مليار دولار في 2016، مفسرا 15.9% من الانخفاض في إجمالي الواردات من السلع.

و انخفضت الواردات من المنتجات الغذائية، التي تحتل المرتبة الثالثة من 8.95 مليار دولار في 2015 إلى 7.86 مليار دولار في 2016، ويرجع هذا الانخفاض الذي يفسر 34% من تراجع إجمالي الواردات من السلع أساسا إلى انخفاض الواردات من الحبوب (-730 مليون دولار) واردات مسحوق الحليب (-185 مليون دولار) و بلغت واردات المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية 7.90 مليار دولار في 2016 مقابل 8.24 مليار دولار في 2015، ويرجع هذا الانخفاض الذي يفسر 10.6% من تراجع إجمالي الواردات من السلع أساسا إلى انخفاض كل من الواردات من السيارات السياحية (-746 مليون دولار).

الشكل رقم (2-6): هيكل الواردات من السلع في 2016 حسب المنتجات

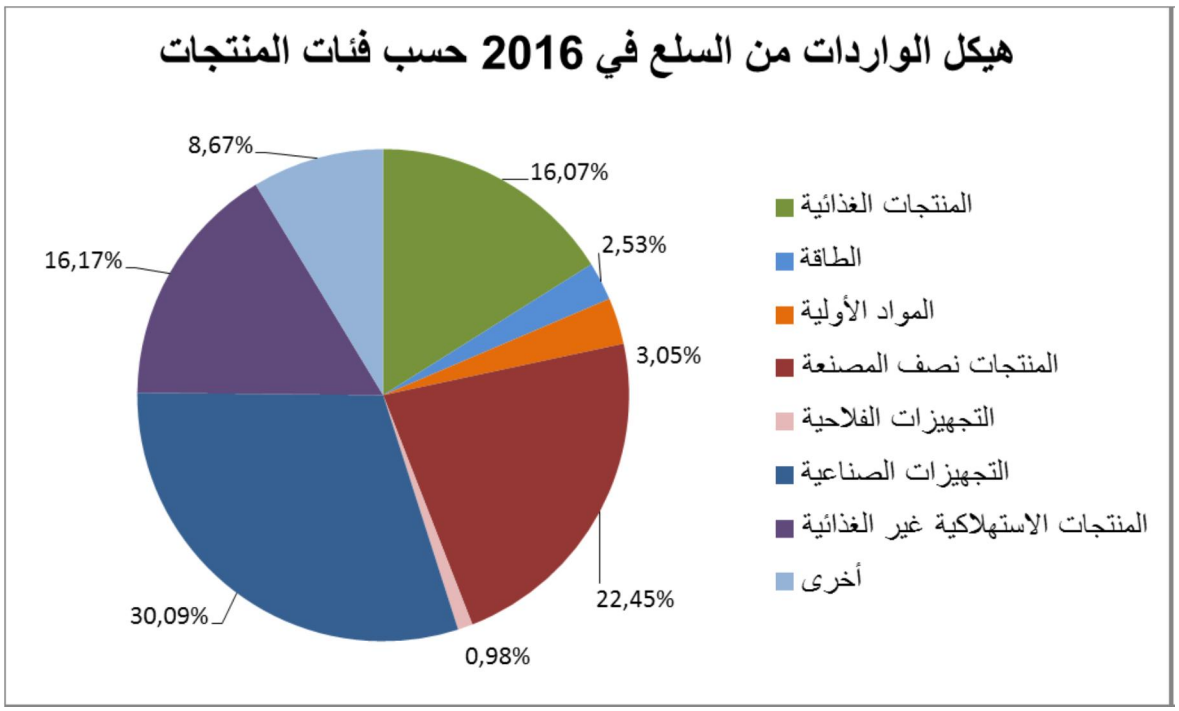

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017.

ساهم وضع قيد التنفيذ، ابتداء من 2015، للتدابير الهادفة لاحتواء الارتفاع المفرط في الواردات من حيث انخفاض مستواها، و تشمل هذه التدابير تشديد المتطلبات في مجال تحديد

الجدارة الانتمائية للمستورد لغرض التوطين في نفس الوقت، عزز بنك الجزائر المتطلبات في مجال تحديد الجدارة الانتمائية للمستورد لغرض التوطين المصرفي، كما خفض نسبة رأس المال الاحترازي للمصارف مقارنة بالتزاماتها من حيث التجارة الخارجية كثف الرقابة على المعاملات التجارية مباشرة على مستوى فروع المصارف، يتعلق هذا الأمر بمراقبة حسن النية أجهزة المصارف فيما يخص الرقابة الداخلية، وخاصة التدقيق البعدي لمبدأ في المعاملات مع بقية العالم.

ثالثا: اثر تقلبات أسعار البترول الميزان التجاري

إن التقلبات التي عرفتها أسعار البترول لها دور في تكوين رصيد الميزان التجاري من خلال حركة الصادرات و الواردات، ولذلك سنقوم بتحليل أثر التغيرات الحاصلة في أسعار البترول على حصيلة الصادرات والواردات من خلال الجدول التالي مع العلم أن سنة 2000 عرفت تحقيق فائض في الميزان التجاري.

الجدول رقم(2-9): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات	21.6	19.132	18.825	24.612	32.836	46.001
الواردات	9.35	9.940	12.009	13.534	18.308	20.357
الميزان التجاري	12.3	9.192	6.816	11.078	14.528	25.644
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الصادرات	54.613	60.163	79.298	45.194	57.053	73.489
الواردات	21.456	27.631	39.497	39.294	40.473	47.247
الميزان التجاري	33.157	32.532	39.819	5.900	16.580	26.242

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات	71.866	64.974	60.04	34.57	29.31
الواردات	50.376	55.208	59.44	52.65	49.43
الميزان التجاري	21.490	9.776	0.46	18.08-	20.12-

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير مختلفة لبنك الجزائر.

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري تأثر هو الأخر بتقلبات أسعار البترول، و عرف عدة تطورات خلال فترة الدراسة حيث انخفض هذا الفائض بين سنتي 2001 و2002 مقارنة بسنة 2000، و ذلك ناتج عن انخفاض قيمة الصادرات وارتفاع الواردات بسبب تأثير أحداث 11 سبتمبر على أسعار البترول، ومنذ سنة 2003 عرف رصيد الميزان التجاري تطورا ايجابيا ليبلغ أعلى قيمة له قدرت ب 39.819 مليار دولار سنة 2008 نتيجة ارتفاع الصادرات التي وصلت إلى 79.298 مليار دولار و ارتفاع أسعار البترول ب 99.97 دولار للبرميل، وهذه الوضعية لم تستمر في السنوات الموالية فانخفض رصيد الميزان التجاري ليصل إلى أدنى قيمة له سنتي 2013 و2014 بقيمة 9.776 و0.6 مليار دولار على التوالي، وذلك بسبب أثار الأزمة البترولية في منتصف 2014 حيث ان حجم الواردات كادت تساوي مع حجم الصادرات، فتغيرات أسعار البترول تؤثر هي الأخرى على رصيد الميزان التجاري من خلال التأثير على الصادرات اغلبها الصادرات البترولية مما يجعل الميزان التجاري عرضة للصدمات البترولية.

و في ضوء هـذه التطورات انتقل رصيد الميزان التجاري مـن شبه توازن فـي 2014 (+459 مليون دولار) إلى عجز قدره 18.08 مليار دولار في 2015، و تواصل تأثير انخفاض اسعار البترول الى استمرار عجز الميزان التجاري الى ان بلغ عجز قدره 20.12 مليار دولار، بالفعل كانت صدمة أسعار البترول جد حادة، بحيث سجل رصيد الميزان التجاري ثاني عجز له بعد أكثر من ثمانية عشر (18) سنة من الفوائض المتتالية.

شهد العجز في بند الخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج للسنة الثانية على التوالي ليبلغ 7.34 مليار دولار نهاية 2016، مقابل 7.52 مليار دولار سنة 2015، ويفسر هذا التطور أساسا بانخفاض الواردات من خدمات النقل و التامين، ذات الصلة بتراجع الواردات من السلع.

شهد بند مداخيل عوامل الإنتاج هو ايضا تراجعا محسوسا في عجزه حيث بلغ 1.57 مليار دولار في 2016 مقابل 4.45 مليار دولار في 2015 بسبب انخفاض تحويلات الارباح وكذا حصص شركاء الشركة الوطنية للمحروقات في الانتاج.

كما سجل صافي التحويلات الجارية (الدخل الثانوي) الذي يعرف فائضا هيكليا، في هذه السنة ايضا، فائضا قدره 2.82 مليار دولار في 2016، بتزايد طفيف مقارنة بسنة 2015 (2.77 مليار دولار)، ويجدر بالذكر أن التدفقات في التحويلات الجارية تتكون إلى حد كبير من المعاشات التقاعدية التي تدفعها صناديق التقاعد ببلدان منطقة الاورو. و ادى تطور هذه البنود الى عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات قدره 26.22 مليار دولار، و هو العجز الثالث على التوالي بعد اكثر من خمسة عشر سنة من الفوائض.

كما سجل المعاملات المالية عجزا في 2016 رصيدا موجبا قدره 186 مليون دولار نتج هذا الفائض أساسا عن الارتفاع الواضح للاستدانة الخارجية عقب تجسيد اقتراض الدولة الجزائرية لمبلغ قدره 900 مليون أورو لدى البنك الإفريقي للتنمية.[1]

1- بنك الجزائر، **مرجع سابق**، ص 57.

الشكل رقم (2-7): تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات (2012-2016)

الوحدة: مليار دولار

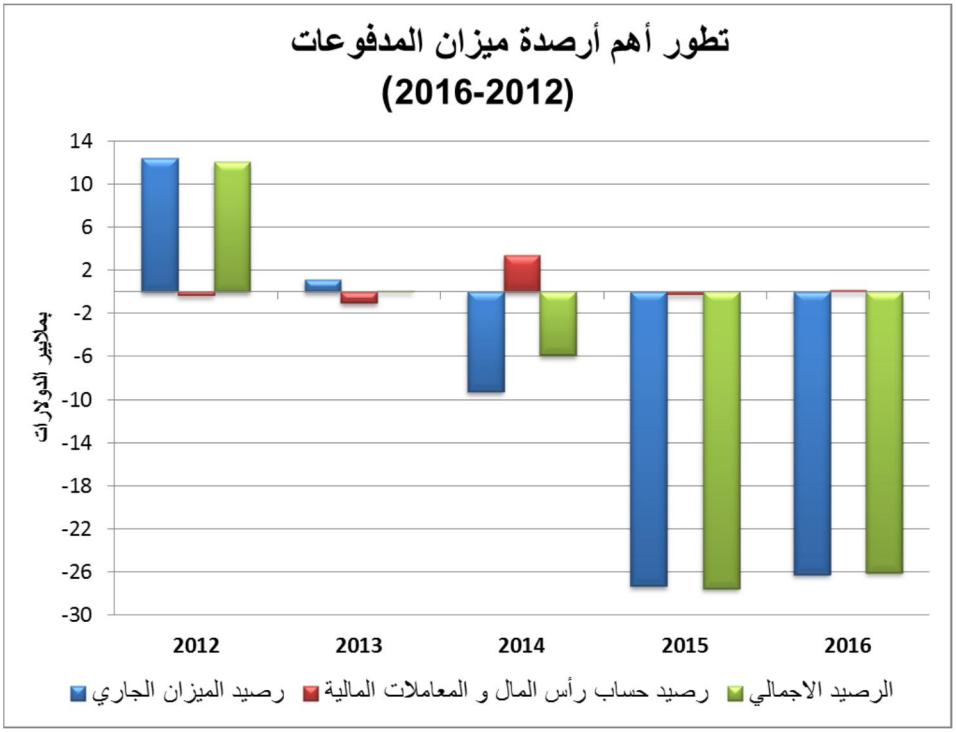

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017.

المطلب الثالث: اثر أسعار البترول على الوضعية المالية الخارجية

أدت العجوزات القياسي في ميزان المدفوعات المسجلة في 2015 و 2016 إلى تراجع حاد للاحتياطيات الرسمية للصرف، حيث انتقلت من 178,94 مليار دولار في نهاية ديسمبر2014 إلى 144,13 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2015 ثم إلى 114,14 مليار دولار في نهاية 2016، ومع ذلك لا يزال مستوى احتياطات الصرف معتبرا ممثلا في 23 شهرا من الواردات السلع والخدمات.

الشكل رقم(2-8): تطور احتياطات الصرف

الوحدة: مليار دولار

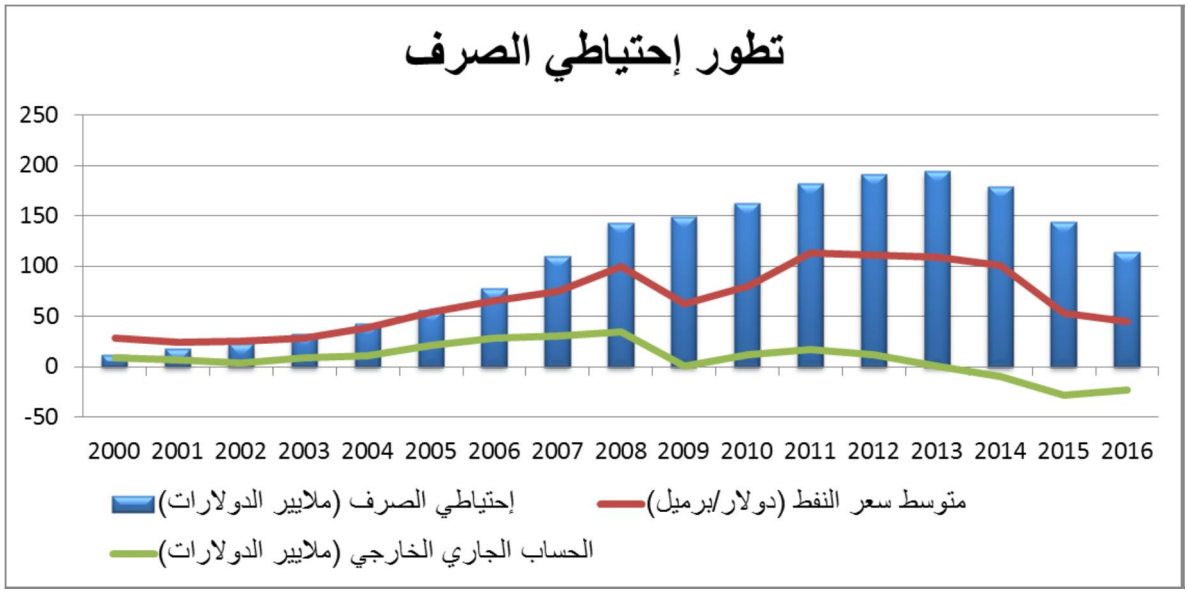

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017.

في حين، قد يؤدي استمرار الصدمة الخارجية إلى تآكل صلابة الوضعية المالية الخارجية للجزائر بشكل سريع، خصوصا أن مستوى الواردات لا يزال عالياً، مما يمثل عامل خطر إضافي على المدى المتوسط لميزان المدفوعات الخارجية. [1]

[1] – بنك الجزائر، **مرجع سابق**، ص ص 66-67.

وفي الوقت نفسه، وبعد الدفع المسبق والمعتبر في 2006، عرف إجمالي الدين الخارجي للجزائر الذي سجل في 2015 أدنى مستوى له (3.02 مليار دولار)، ارتفاعا طفيفا ليصل الى 3,85 مليار دولار في نهاية سنة 2016.

فيما يخص الدين الخارجي قصير الأجل و الذي يتجاوز قائم الدين متوسط وطويل الأجل للسنة الثالثة على التوالي، فقد ارتفع بشكل طفيف في 2016 ليصل 1,99 مليار دولار، مقابل 1,82مليار دولار في نهاية سنة 2015، و تتكون هذه الديون قصيرة الأجل أساسا من القروض الممنوحة للعديد من الأعوان الاقتصاديين المقيمين لتمويل وارداتهم من السلع والخدمات.

الشكل رقم(2-9): قائم الدين متوسط وطويل الأجل حسب نوع القروض

الوحدة: مليون دولار

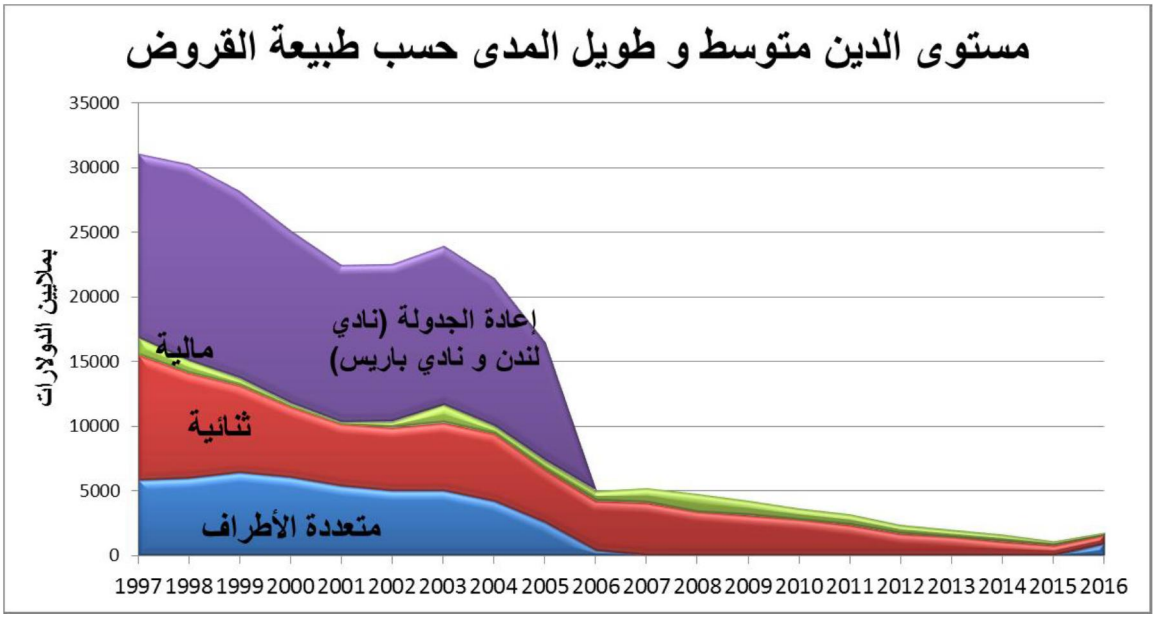

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017.

و بلغ قائم الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل 1,86 مليار دولار في نهاية 2016 مقابل 1,2 مليار دولار في نهاية 2015، و يرجع هذا الارتفاع الطفيف لمستوى الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل إلى تعبئة 991 مليون دولار في 2016، المكونة أساسا من الاستدانة لدى البنك الإفريقي للتنمية، ثم سداد أصل قدره 309 مليون دولار، و ايضا الى تأثير التقييم

لصالح الجزائر(– 16 مليون دولار)على قائم الديون في 2015، بعد انخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار في سنة 2016.

واصل إجمالي الدين الخارجي للجزائر انخفاضه ليصل في نهاية 2015 إلى 3.02 مليار دولار، مما يؤكد الاتجاه التنازلي انطلاقا من الانخفاض الحاد في الديون الخارجية بين سنتي 2004 و 2006، ويفسر الانخفاض لمستوى الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل بالتعبئة المنخفضة في 2015 (58 مليون دولار) و بسداد أصل قدره 582 مليون دولار وبتأثير التقييم لصالح لجزائر (94– مليون دولار)، على الديون في نهاية 2014، بعد انخفاض قيمة الاورو مقابل الدولار في سنة 2015، بالفعل انخفض الاورو بشكل حاد مقابل الدولار بمعدل 10.24 بالمئة متنقلا من 1.21 دولار لكل أورو في نهاية 2014 إلى 1.09 دولار لكل أورو في نهاية 2015.

خلال 2015 انخفض قليلا مستوى الدين الخارجي قصير الأجل، الذي تجاوز مستوى الدين في الأجلين المتوسط والطويل للسنة الثانية على التوالي، ليبلغ 1.823 مليار دولار مقابل 1.975 مليار دولار في نهاية 2014 (1.823 مليار دولار في نهاية 2013)، و تمثل الديون قصيرة الأجل أساسا تدعم الشركات الأم لفروعها بالجزائر.

يؤكد الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل، حسب طبيعة القروض في نهاية 2015 هيمنة لقروض الثنائية التي بلغت 873 مليون دولار مقابل 1.175 مليار دولار في 2014 (1.498 مليار دولار في نهاية 2013) وتمثل هذه الفئة من القروض 72.9 مكن إجمالي الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل (66.8 في 2014 و 72.4 في 2013 و6.71 في 2012)، تنقسم هذه القروض الثنائية إلى 86.5 كقروض حكومية و 13.5 كقروض تجارية مضمونة، أما بالنسبة للقروض المالية، أساسا القروض التي تمنحها الشركات الأم لفروعها بالجزائر، فقد انخفض مستواها في 2015 إلى 323 مليون دولار (27.0 من جملي الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل) بعد ركود نسبي في سنتي 2013 و 2014 (568 مليون

دولار و 583 مليون دولار على التوالي)، يؤكد تطور مؤشرات الدين الخارجي منذ انخفاضه الحاد في السنوات 2004-2006، الاستمرارية الجيدة له في نهاية 2015 على وجه الخصوص، بلغ مستوى خدمة الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل 695 مليون دولار في نهاية 2015 مقابل 269 مليون دولار في نهاية سنة 2014 (520 مليون دولار في نهاية 2013)، بالفعل وفي أعقاب الانخفاض الحاد للدين الخارجي، خاصة في 2006 تراجع مستوى خدمة الدين إلى اقل من واحد مليار دولار منذ 2009 (666 مليون دولار في 2010).

نتيجة لذلك، بلغت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات 1.01% في 2016 (1.83 في 2015)، بعدما كانت 2.1% في 2009، وتؤكد هذه النسبة المنخفضة جدا لخدمة الدين الخارجي على استدامة الديون متوسطة وطويلة الأجل.

الشكل رقم(2-10): هيكل الدين الخارجي حسب العملات في 2016/12/31

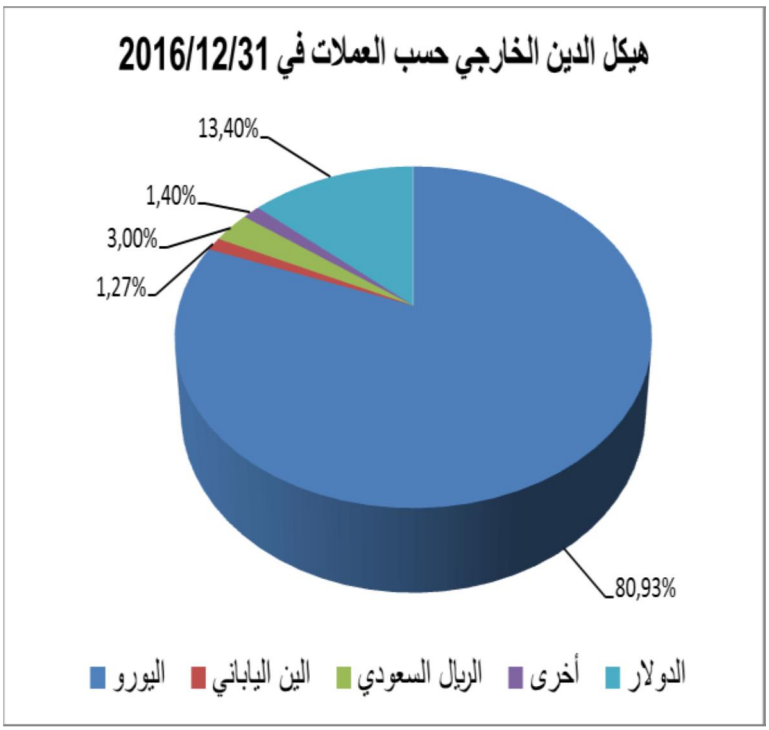

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017.

الشكل رقم(2-11): هيكل الدين الخارجي حسب الدول في 2016/12/31

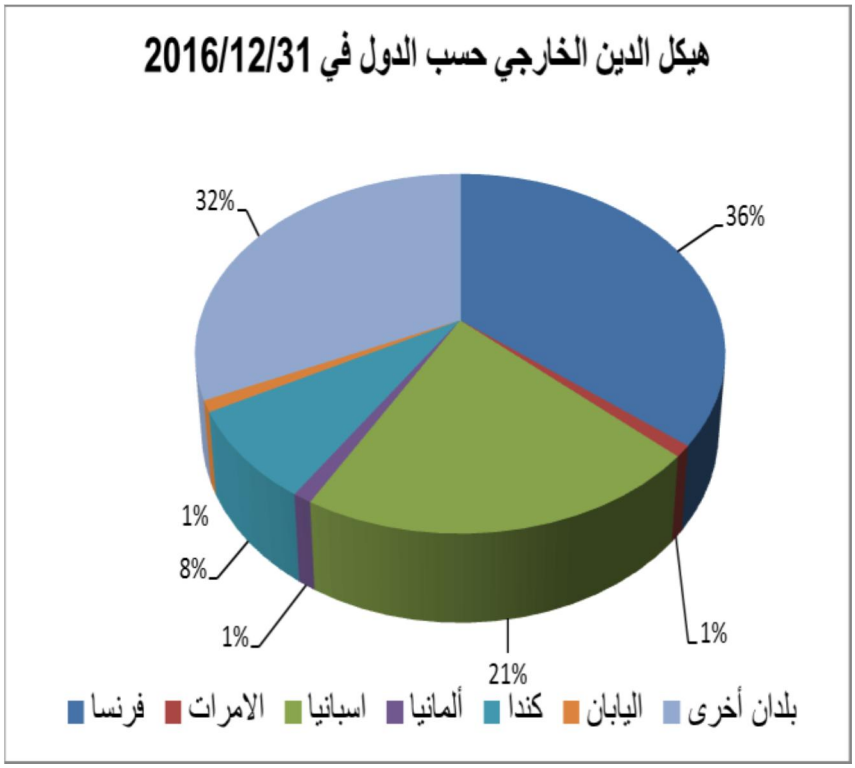

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017.

فيما يتعلق بهيكل الدين حسب العملات، فقد انخفضت حصة الدولار إلى13.4% في نهاية 2016، مقابل 30% في نهاية سنة 2015 في حين ارتفعت حصة الأورو إلى 80,8 ٪ في نهاية 2016، مقابل 59,1 ٪ في نهاية 2015.وتبقى الحصص النسبية للعملات الأخرى صغيرة جدا، أما بالنسبة لتوزيع الديون متوسطة وطويلة الأجل حسب أسعار الفائدة (ثابت مقابل متغير) في نهاية 2016، فقد بقيت مماثلة لتلك المسجلة في 2015 اي هيمنة الدين بأسعار فائدة ثابتة (99%).[1]

[1] – بنك الجزائر، **مرجع سابق** ، ص ص 69-70.

الشكل رقم(2-12): خدمة الدين الخارجي متوسط وطويل الاجل

الوحدة: مليون دولار

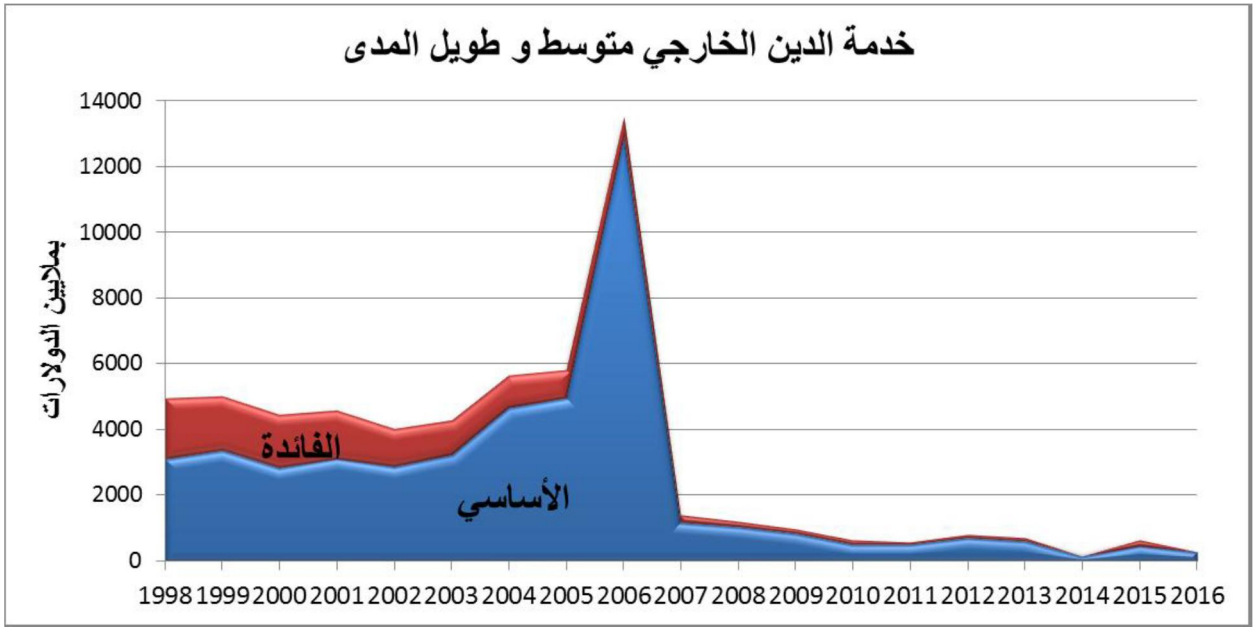

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017.

تؤكد المؤشرات الأخرى للدين الخارجي متوسط وطويل الأجل تحسن وضع الديون الخارجية، هكذا واصلت نسبة الديون المتوسطة والطويلة الأجل لإجمالي الناتج الداخلي تراجعها إلى 0.72% في 2015 مقابل 0.82% في 2014 (0.98% في 2013 و 1.19% في 2012)، كما لا يمثل مستوى الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل إلا 3.15 من الصادرات من السلع و الخدمات في سنة 2015.

وعلى الرغم من الارتفاع الطفيف في قائم الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل في 2016، فإن المؤشرات المختلفة تؤكد على صلابة وضعية الدين الخارجي، كما يدل على ذلك مستوى نسبة قائم الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل إلى إجمالي الناتج الداخلي، المقدر ب 1,19 ٪ في 2016 (0,72٪ في 2015 و 2,33 ٪ في2010).

المبحث الثالث: تطور ميزان المدفوعات الجزائري في ظل تقلبات أسعار البترول.

تميزة بداية الالفية الجديدة بإحصائيات ايجابية فيما يخص تحقيق فوائض معتبرة في ارصدة ميزان المدفوعات لكن هذه المعطيات الايجابية سرعان ما تراجعة بسبب تراجع اسعار البترول الى ما دون 40 دولار للبرميل واصبح ميزان المدفوعات يتكبد خسائر من سنة الى اخرى.

المطلب الاول: تحليل تطور ميزان المدفوعات و أسعار البترول في الجزائر.

حيث تم تقسيم اهم تطورات ميزان المدفوعات و اسعار البترول الى قسمين:

اولا: تطور ميزن المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2007);

الجدول رقم(2-10): تحليل تطور ميزن المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2007

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الميزان التجاري	12.3	9.61	6.7	11.1	14.27	26.81	34.06	34.2
الصادرات	21.6	19.09	18.7	24.4	32.2	46.38	54.74	60.5
المحروقات	21.0	19.09	18.7	24.1	31.5	45.59	53.61	59.6
صادرات أخرى	0.59	0.56	0.61	0.47	0.67	0.79	1.13	0.98
الواردات	9.35-	9.48-	12-	13.3-	17.9-	19.5-	20.6-	26.3-
التحويلات الصافية	0.8	0.67	1.07	1.75	1.3	1.5	1.61	2.22
رصيد الحساب الجاري	8.94	7.06	4.37	8.84	1.11	13.00	33.47	35.4
رصيد ميزان المدفوعات	7.58	6.19	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73	29.5

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي، للسنوات 2000-2007، بالجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول، أن رصيد ميزان المدفوعات حقق فائض خلال سنة 2000 مقداره 7.58 مليار دولار، بالإضافة إلى تحقيق الميزان التجاري فائض في نفس السنة قدره 12.3 مليار دولار، وذلك يعود للارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار البترول، إذ وصل سعر البرميل الى 28.7 دولار بعدما كان سعره 18 دولار وهو الأمر الذي ساعد على تخفيض حجم الديون الخارجية بشكل كبير خلال هذه السنة.

كما سجل رصيد ميزان المدفوعات إشارة موجبة بعد سنة 2002 والتي بلغ فيها رصيد ميزان المدفوعات 3.65 مليار دولار، أما الواردات فقد ارتفعت بقوة لتبلغ 12 مليار دولار، وتفسر هذه الزيادة بتوسع مواد التجهيز في ظرف يتميز بتحسن نسبة الاستثمار في الاقتصاد الوطني وارتفاع قيمة الاورو مقابل الدولار، أما الميزان التجاري فقد حقق ما قيمته 4.6 مليار دولار، ثم أصبح يتزايد بصورة مستمرة بداية من سنة 2003 حيث بلغ رصيد ميزان المدفوعات 7.47 مليار دولار، و9.25 مليار دولار سنة 2004، ثم 16.34 مليار دولار سنة 2005، ثم واصل الارتفاع ليبلغ سنة 2006 ما قيمته 17.73 مليار دولار، وهذا يعود لارتفاع أسعار البرميل بصورة كبيرة ومستمرة، كما ارتفعت عوائد المحروقات إلى 54.74 مليار دولار سنة 2006، و هو اكبر من الضعف، و في سنة 2007 حقق رصيد ميزان المدفوعات اكبر قيمة له حيث بلغ 29.5 مليار دولار و في نفس الوقت واصلت فاتورة الواردات بالارتفاع قابله ارتفاع الصادرات من المحروقات بسبب ارتفاع اسعارها مع تراجع الصادرات خارج المحروقات مقارنة بسنة 2006.

ثانيا: تحليل تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2008-2016):

الجدول رقم(2-11): تحليل تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2008-2016)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الميزان التجاري	40.60	7.78	78.2	27.9	20.16	9.88	0.46	18.08-	20.18 -
الصادرات	78.50	45.19	57.1	72.8	71.74	64.87	60.13	34.75	29.31
المحروقات	77.19	44.42	56.1	71.670	70.58	63.82	58.46	33.08	27.91
صادرات أخرى	1.40	0.77	0.97	1.23	1.15	1.05	1.67	1.48	1.9
الواردات	37.9-	37.4-	38 -	44 -	51.6-	55.06-	59.67-	52.56-	49.44 -
تحويلات صافية	2.78	2.63	2.65	2.59	3.17	2.79	3.22	2.77	2.82
رصيد الحساب الجاري	45.92	13.87	24.04	30.8	12.30	0.76	9.28-	27.48-	26.21 -
رصيد ميزان المدفوعات	36.99	3.86	15.33	20.0	12.06	0.13-	5.88	27.54-	26.03 -

المصدر: تقرير البنك المركزي، للسنوات 2008- 2016، الجزائر.

استمر الارتفاع في رصيد ميزان المدفوعات ليبلغ 36.99 مليار دولار في 2008، كما حقق الميزان التجاري استقرار سنة 2007 مقارنة بنسبة 2008 ليبلغ 4.60 مليار دولار، ويعود الفضل في ذلك لعوائد المحروقات دائما.

أما في سنة 2009 حدث انهيار في رصيد ميزان المدفوعات بحوالي 12 مرة عما كان عليه في 2008، حيث انخفض من 36.99 مليار دولار سنة 2008 ليبلغ 3.86 مليار

دولار، مما سبب صدمة خارجية للاقتصاد الجزائري و انخفض الميزان التجاري إلى 7.78 مليار دولار بعدما سجل 40.60 مليار دولار سنة 2008، و يعود السبب إلى الانخفاض المباشر لأسعار البترول وبعد الصدمة بدا التحسن تدريجيا في أسعار البترول، حيث بلغ سعر البرميل 82.87 دولار سنة 2010 في السداسي الثاني بعدما كان 77.501 دولار في السداسي الأول من نفس السنة.

ولقد بلغت صادرات المحروقات 71.66 مليار دولار سنة 2011 مع متوسط سعر سنوي يقدر ب 112.94 دولار للبرميل بارتفاع بنسبة 40.91%، مقارنة بمتوسط السعر لسنة 2010، و تميز المستوى المعتبر لإيرادات صادرات المحروقات لسنة 2011، المتضمن طابع الاستقراء الثلاثي أي 18.01 مليار دولار في الثلاثي الأول، 18.03 مليار دولار في الثلاثي الثاني، و 17.79 مليار دولار في الثلاثي الثالث، و17.83 مليار دولار بالنسبة للثلاثي الرابع، الأمر الذي أدى بتحقيق فائض تجاري قدر ب 27.94 مليار دولار، بالإضافة إلى تحقيق زيادة فائض في احتياطات الصرف و رصيد ميزان المدفوعات من 15.33 مليار دولار سنة 2010 إلى 20.06 مليار دولار سنة 2010.

كما نلاحظ انه في سنة 2013 تراجع فائض ميزان المدفوعات للجزائر بشكل كبير إلى 0.13 مليار دولار جراء تراجع المداخيل البترولية وارتفاع الواردات، وهذا التراجع لميزان المدفوعات سببه التراجع الكبير لكمية المحروقات المصدرة والتي انخفضت بنسبة 7.3 ومن حيث القيمة تراجعت مداخيل صادرات المحروقات بنسبة 10.2 لتستقر في حدود 63.3 مليار دولار.

وسجل رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزه الثاني على التوالي خلال 2014 و2015 إذ انتقل من 8.28 مليار دولار إلى 27.48 مليار على خلفية التدهور الكبير في الميزان التجاري، كما سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في 2015 عجز قدره

27.54 مليار دولار وذلك بسبب التقلبات في أسعار البترول و التي عرفت انخفاض كبير من 2014-2015 يقدر ب 25.38 مليون دولار.

اما سنة 2016 فشهدت تراجع رصيد الواردات مقارنة بالسنوات الاربع الماضية و مع انخفاض رهيب لرصيد الصادرات نتيجة الصدمة الكبيرة في اسعار البترول حيث تراجعت لأدنى مستوى لها منذ اكثر من 12 سنة حيث تكبد ميزان المدفوعات عجزا قدره 26.03 مليار دولار مما بالمختصين لدق ناقوس الخطر من اجل حماية الاقتصاد الوطني من تبعيته لأسعار المحروقات و ادخال اصلاحات هيكلية.

المطلب الثاني: الاجراءات المتبعة لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات

بعد ان شهد ميزان امدفوعات الجزائري عجزا منذ سنة 2014 و الى يومنا هذا مع انخفاض قوي في الايرادات الكلية للصادرات، ترتب على السلطات الجزائرية اتخاذ عدة اجراءات لمواجهة الضعف الهيكلي للصادرات خارج المحروقات بامكانها ان تساهم على الاقل في تقليص العجز و هي كالتالي:

اولا: تسهيلات من طرف البنك المركزي:

حيث قام البنك المركزي بوضع تسهيلات للمصدرين تسمح بتشجيع الصادرات خارج المحروقات و هي كالتالي[1]:

- التحسين النشط وهي الغاء الزامية الحصول من طرف مستوردي المواد التي تدخل في عملية انتاج السلع الموجهة للتصدير على ترخيص من البنك المركزي وذلك لتسوية الاستيراد المؤقت لهذه المواد.

[1] - تدخل محافظ بنك الجزائر امام المجلس الشعبي الوطني،**التوجيهات المالية و االنقدية لسنة 2015**، ص ص 4-5.

– تمديد اجال الترحيل للجزائر لناتج الصادرات وذلك من 180 يوم الى 360 يوم، مع ادراج الزامية اكتتاب عقد تامين الصادرات لما تتجاوز هذه الاجال ستة اشهر، و يستفيد المصدر في نفس الوقت من امكانية الحصول لدى مصرفه على تسبيقات يتم ضمانها بعقد تامين لدعم نشاطه.

– تطوير سوق ما بن المصارف، و بالأخص من خلال وضع البنك المركزي لفرعه المتعلق بالعمليات لأجل، مما سيوفر للمتعامل الاقتصادي امكانية احتمائه من خطر الصرف و يساهم في تشجيع الاستثمار و التصدير.

ثانيا: تخفيض قيمة العملة الوطنية:

لجا البنك المركزي الى تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الامريكي كإجراء لرفع حصيلة مداخيل البترول المقومة بالدولار عند تحويلها الى الدينار الجزائري وهذا اثناء الفترة التي تزامنت مع انهيار اسعار البترول، ولكن حتى ينجح التخفيض في قيمة العملة و الذي يكون المراد منه تقليص الواردات و رفع الصادرات، ينبغي ان يستطيع البلد المخفض تقليص الطلب من خلال سياسة تقشفية، حيث اذا انخفض الطلب الداخلي عقب التخفيض في قيمة العملة فان المنتجين يتوجهون نحو الاسواق الخارجية من خلال رفع صادراتهم، و لتجنب ارتفاع الاسعار الداخلية يجب تخفيض الاستهلاك العام سواء الخاص او العمومي، كتقييد قروض الاستهلاك و تجميد الاجور.[1] و لكن المشكلة هنا تكمن في محاولة تحقيق توازن خارجي على حساب الاستقرار الداخلي للعملة و الاوضاع الداخلية كالقدرة الشرائية.

اضافة الى ذلك يعتبر الطلب على صادرات الدول المتقدمة ذو مرونة عالية، و على عكسها بالنسبة لمرونة الطلب على صادرات الدول النامية كالجزائر، فهي تتسم بالانخفاض و هذا الامر يحد من مدى فعالية التخفيض في قيمة العملة النقدية كوسيلة لزيادة الضرائب، اضافة

[1] – فتني مايا،**العولمة المالية و اثرها على نظام الصرف**، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2017، ص 208.

الى كل هذا فان هناك عقبات كثيرة تواجه الجزائر و جميع الدول النامية و المتمثلة في زيادة الصادرات نتيجة ضعف الثروات الانتاجية و ضعف مرونة الجهاز الانتاجي، و هذا ما يعيق عملية التوسع في الصادرات المرتبط بانخفاض الاسعار.[1]

و ما يمكن قوله في الاخير انه على السلطات ايجاد سبل اخرى بخلاف تخفيض الدينار المتواصل الذي جعل قيمته تتهاوى الى مستويات جد متدنية، و لم تنجح بالشكل الكبير في تقليص الواردات و التي لا تطابق مدى احتياج الاقتصاد الوطني لحجمها كما لم تنجح هذه السياسة في تشجيع الصادرات خارج المحروقات و التي مازالت ضعيفة لحد الان.

[1] – عزي الاخضر، **اشكالية ميزان المدفوعات الجزائري (مقاربة وصفية)**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، ط1، 2013، ص12.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل يتضح لنا بان الاقتصاد الجزائري يعتمد وبصفة كلية على الموارد البترولية والتي بدورها تشكل نسبة كبيرة من الصادرات الجزائرية نحو بقية بلدان العالم فالفوائض المالية التي يحققها هذا القطاع توجه لسد حاجات الاقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى وجود علاقة طردية بين تغيرات أسعار البترول وميزان المدفوعات الجزائري فكلما ارتفعت أسعار البترول تحسنت مداخيل الدولة، فينعكس ذلك ايجابيا على أرصدة الحسابات الجارية في ميزان المدفوعات وخاصة الميزان التجاري الذي يخضع بدوره لتقلبات أسعار البترول، كما حققت الجزائر فوائض مالية خلال الفترة 2000-2014 نتيجة ارتفاع أسعار البترول إلا أن هذا الارتفاع لم يدم فانخفضت الأسعار منذ سنة 2014، ما جعل الاقتصاد الوطني يتخبط في ازمات متتالية، هذا كله يحتم على الحكومة إيجاد بدائل عن المحروقات، للنهوض وترقية الاقتصاد الوطني وحمايته من التقلبات.

الخاتمـــة

خـاتمة:

لقد لعبت تطورات أسعار البترول دورا كبيرا في موازين مدفوعات لكل من الدول المنتجة والمصدرة للنفط والدول المستهلكة له، فكل طرف يسعى للحفاظ على استقرار الأسعار عند مستوى يحقق له التوازن الداخلي والخارجي كما هو الحال بالنسبة للجزائر، فبعد قيامها بتأميم قطاع المحروقات أصبحت إحدى الدول التي لها وزن داخل منظمة الأوبك، فقد اعتمدت على ايرادات البترول في إرساء قواعد التنمية الاقتصادية، واستمر الرهان على التنمية من خلال البرامج المعدة في ظل حدة التقلبات التي شهدتها أسعار البترول خصوصا في حالة انهيارها.

وفي دراستنا هذه كانت محاولة لتوضيح العلاقة أو الانعكاس الذي تحدثه أسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري وخاصة الميزان التجاري الذي يضم كافة السلع التي تتخذ شكلا ماديا (حركة الصادرات والواردات) فهو يتأثر بشكل كبير بالتقلبات التي تحدث في أسعار البترول وبالتالي يمكن القول أن تقلبات أسعار البترول لها علاقة بميزان المدفوعات.

نتائج اختبار صحة الفرضيات:

- ✓ **بالنسبة للفرضية الأولى:** التي مفادها [تعد قوى العرض والطلب في السوق العالمية هي الآلية التي تتجسد فيها العوامل الأساسية التي تؤثر في سعر البترول] فقد ثبت لنا عدم صحتها حيث وجلك راجع الى أن عوامل السوق الأساسية (العرض والطلب) لا يبدو وحدهما كافيان لتفسير عدم استقرار أسعار البترول حيث أن هناك عوامل أخرى تؤثر في أسعار البترول.
- ✓ **بالنسبة للفرضية الثانية:** التي مفادها [إن العلاقة الموجودة بين أسعار البترول وميزان المدفوعات هي علاقة طردية حيث أن أي انخفاض في أسعار البترول يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري وبالتالي انخفاض في أرصدة ميزان المدفوعات] فقد ثبت لنا انها صحيحة وذلك راجع الى ان اي تراجع في اسعار البترول يؤدي الى تراجع في ارصدة ميزان المدفوعات.

- ✓ **بالنسبة الفرضية الثالثة:** التي مفادها [إن أي تذبذب في أسعار البترول وتقلبها له دور سلبي على ميزان المدفوعات والاقتصاد الجزائري بصفة عامة وذلك من خلال قلة تنوع الصادرات من السلع خارج المحروقات والوتيرة المتزايدة للواردات من أهم نقاط ضعف ميزان المدفوعات الجزائري] فقد ثبت لنا انها صحيحة وذلك راجع الى ان أي تقلب في أسعار البترول ينعكس بالسلب على الاقتصاد الجزائري والذي يعتبر اقتصاد ريعي يساهم البترول بأكثر من 98 بالمائة من إيرادات الدولة وبالتالي ينعكس هذا على الوضعية العامة لميزان المدفوعات.

نتائج الدراسة :

لقد اختلفت الآراء حول أصل ومنشأ البترول إلى طرفين احدهما يؤيد الأصل العضوي لمصدر نشوه أما الطرف الأخر فهو يؤكد عن الأسباب اللاعضوية.

- ➢ يتحدد سعر البترول نتيجة العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية المناخية التي تؤثر في حجم العرض والطلب العالميين، إلا انه يبقى معدل النمو الاقتصادي العامل الأساسي في تحديد السعر، وذلك بسبب الارتباط الكبير بين النمو الاقتصادي والطلب البترولي معبرا عنه بالعلاقة الطردية بينهما، بالإضافة إلى وجود صراع بين الدول المنتجة (المصدرة) والدول الصناعية (المستوردة)، من خلال تبنيها لمجموعة من السياسات البترولية.
- ➢ لقد مر القطاع البترولي الجزائري بعدة مراحل، ومنذ اكتشاف البترول تمثلت في سيطرة الاستعمار الفرنسي على هذا القطاع، وعلى الرغم من استقلال الجزائر إلا انه بقيت في تبعية لهذا القطاع فأول ما قامت به الجزائر هو إنشاء الشركة الوطنية سوناطراك والتي تولت المسؤولية عن هذا القطاع ثم قيامها بعملية التأميم واحتكار هذا القطاع لتفتح فيما بعد المجال أمام الشراكة الأجنبية في قطاع البترول لاستفادة من الخبرات في عمليات البحث والتنقيب.

- نظرا لقلة تنوع الصادرات من غير المحروقات فان الاقتصاد الجزائري سيظل يعاني من عدة صعوبات ويتواصل العجز في ميزان مدفوعاته وذلك نتيجة تحقيق فوائض نفطية من خلال تغيرات أسعار البترول وهذا ما يجعل استقرار ميزان المدفوعات عرضة لتقلبات أسعار البترول.
- عند زيادة أسعار البترول يحقق ميزان المدفوعات فائض وذلك لإتباع الدولة سياسة توسعية من اجل تنمية المرافق العمومية وغيرها وفي حالة انخفاض أسعار البترول يحقق ميزان المدفوعات عجز وذلك لإتباع لدولة سياسة انكماشية.
- هناك اهتمام كبير من طرف السلطات المعنية في الجزائر في السعي لإيجاد بدائل عن القطاع البترولي فاتجهت الأنظار إلى الطاقات المتجددة وانصب الاهتمام على القطاعات أخرى ومنها قطاع السياحة من اجل المساهمة في عملية التنمية.

المقترحات:

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة بإمكاننا تقديم بعض المقترحات والتي تتمثل فيما يلي:

- ضرورة تدخل الاوبك في السوق البترولية وبشكل فعال لضبط الأسعار بما يخدم جميع أعضاء المنظمة دون تفضيل للمصالح.
- بالرغم من ايجابيات أرصدة ميزان التجاري الذي سجل فائضا لعدة سنوات إلا انه مازال يعتمد على المحروقات، ومن هــنا وجب على الدولة تقوية لجهاز الإنتاجي وتنويعه.
- الاستغلال العقلاني لموارد الجباية البترولية والتوزيع العادل لها.
- تنمية الصادرات خارج المحروقات بغرض التخفيف من الوزن الذي يمثله البترول في الصادرات واثره على ميزان المدفوعات.
- تطوير مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية، وترقية القطاعات الحيوية الأخرى مثل القطاع السياحي والقطاع الفلاحي.

آفاق الدراسة:

تناولنا دراسة تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على ميزان المدفوعات في الجزائر (2016/2000)، وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد، وفي ختام دراستنا نأمل لان يفتح هذا الموضوع مجالا واسعا لدراسات مستقبلية ومحاور بحوث جديدة يمكن ذكر بعض منها:

- تحليل اثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري.
- إستراتيجية الحد من تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر
- العلاقة بين البترول والدولار وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري.

قائمة المراجع

01- الكتب:

أولا: باللغة العربية

1. أحمد زكي يماني وآخرون، **المشهد النفطي العربي والعالمي 2000 (الوطن العربي بين القرنين)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000.
2. إيمان عطية ناصف، محمد جابر حسن، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2006.
3. بلعيد عبد السلام، **الغاز الجزائري بين الحكمة و والضلال**، دار النشر بونان، الجزائر، 1990.
4. بن اشهنو عبد اللطيف، **الجزائر اليوم بلد ناجح**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
5. بول هيرست، وغراهام طومسون، **ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم**، ترجمة فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت،2001.
6. رمزي زكي، **أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978.
7. زينب حسي عوض الله، **الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2006.
8. سالم عبد الحسن رسن، **اقتصاديات النفط**، الجامعة المفتوحة طرابلس، ط1999، لبنان.
9. السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
10. عبد القادر سيد احمد، **الأوبك ماضيها وحاضرها وآفاق تطورها**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

11. عزي الاخضر، **اشكالية ميزان المدفوعات الجزائري (مقاربة وصفية)**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، ط1، 2013.

12. عصام الجلبي، **الاضطرابات في الأسواق النفطية (مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008.

13. عطا الله علي الزبون، **التجارة الخارجية**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2015.

14. فاضل الجلبي وآخرون، **واردات النفط العربي ومشروعات التكامل البديلة (الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1997.

15. فتني مايا، **العولمة المالية و اثرها على نظام الصرف**، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2017.

16. فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ط1، عمان، الأردن،2011.

17. قصي عبد الكريم إبراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)**، منشورات البيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.

18. مايكل لينش، **البحث عن الاستقرار في سوق النفط (مستقبل النفط كمصدر للطاقة)**، مركز الإمارات للدراسة والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2005.

19. محمد احمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة الجزائر، 1983.

20. محمد أزهر السماك، زكريا عبد الحميد باشا، **دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية**، جامعة الموصل، العراق، الطبعة الأولى، 1980.

21. هني احمد، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

22. يوسف صايغ، **سياسات النفط العربية في السبعينات (فرصة ومسؤولية)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1983.

ثانيا: باللغة الاجنبية

I. Bernard Guillochon et Annie Kawecki, **Économie internationale (commerce et macroéconomie),** DUNOD, Paris, 2009

II. Jean Masseron**, L'économie des hydrocarbures**, édition Technip, 2ème édition mise à jour, France,1975 .

III. JEAN PIERRE Olsem**, l'énergie dans le monde**, **Stratégies face à lacis,** hâtier**,** Paris**,**1984 .

02- المذكرات:

1. - الجوزي جميلة، **ميزان المدفوعات الدول النامية في ظل العولمة دراسة حالة ميزان المدفوعات الجزائري**، رسالة ماجستير في علوم التسيير فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر سنة 2000-2001.

2. أمينة مخلفي، "**اثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العلمية)**"، طبعة الأولى، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

3. بلقلة ابراهيم،" **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الاشارة لحالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2015/2014.

4. حسيبة زايدي، " **فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1970-2012)**" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

5. قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات لأسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، رسالة ماجيستر غير مطبوعة، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009.

6. ميهوب مسعود، "**دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة 1986-2012**، رسالة ماجيستر، فرع تقنيات كمية للتسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2011-2012.

03- محاضرات و الملتقيات:

1. محمد زيدان ومحمد يعقوبي، **الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها تجاه البيئة**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، يومي 14-15 فيفري 2012.

04- المجلات و البحوث:

1. كاظم الحبيب، **الاقتصاد العربي بين التعثر والوحدة**، بحوث اقتصاد عربية، العدد الأول، خريف 1993.

2. لوركان ليوفز، **الطاقة العالمية ازدياد عدم قابليتها للاستدامة**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد الأول، مارس 2008.

05- التقارير :

1. بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، نوفمبر 2017.
2. تدخل محافظ بنك الجزائر امام المجلس الشعبي الوطني، **التوجيهات المالية و النقدية لسنة 2015.**
3. نشرة مناقضات قطاع الطاقة والمناجم (BAOSEM) فرع لمجمع سوناطراك ، دالي إبراهيم ، الجزائر ، العدد 745 لصادر في 2011/03/13.

06- المواقع الالكترونية:

1. http://www.iea.org/aboutus/history
2. www.forexvys.fr/balance-commerciale.htmi
3. www.opec.org

ملخص:

لقد اتبعت الجزائر سياسات مختلفة للتقليل من أثار تغيرات أسعار البترول وإيراداته على ميزان المدفوعات، والتي تتمثل في اعتماد أسعار منخفضة للبترول في تقديرات إيرادات الميزانية المالية للدولة، بالإضافة إلى اتباع سياسة اقتصادية تقشفية كما اصبح هدفها خلق التنويع الاقتصادي، وعلى الرغم من هذه السياسات المتبعة إلا أن البترول وإيراداته لا يزال يسيطر على الناتج المحلي والمالية العامة، ولذلك تبقى الجزائر تواجه تحديات خاصة في إدارة اقتصادها وفي إعداد الموازنة العامة، ليس فقط لأن أسعار البترول شديدة التقلب ومن الصعب التنبؤ بها، بل أيضا لأنه يتعين عليها التخطيط للوقت الذي سينفذ فيه النفط.

الكلمات المفتاحية: سعر النفط، الأسواق العالمية للنفط، ميزان المدفوعات، الميزان التجاري.

Abstract:

Algeria has followed various policies to reduce the effects of oil price changes and its revenues on the balance of payments, which is the adoption of low oil prices in the estimates of the revenues of the state budget, as well as the adoption of austerity economic policy and the goal of creating economic diversification. In spite of these policies, oil and its revenues still dominate the domestic product and the public finances. Therefore, Algeria faces special challenges in managing its economy and preparing the general budget not only because oil prices are volatile and difficult to predict. Also because it has to plan when oil will be implemented.

Keywords: oil price, world oil markets, balance of payments, trade balance